

- عدد الأسئلة الشفهية: 44 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 17 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة كتابية.

كما نخطط المجلس المقرر علماً بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة لقطاع الداخلية، والتي يجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه، فك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية، الكلمة لكم..

تفضل في نقطة نظام أفضّل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

أريد أن أسجل نقطة نظام لأثير الانتباه، لأن واحد الحالة عندنا في تنغير دبا حالياً، بعض الناس راهم كيموتوا بقيادة أيت هاني من نهار الثلاثاء، السيد الوزير المحترم، وهما ثلاثة: أي نعم، واحد منهم راه في حالة الاحتضار وجوج راهم باقيين، يعني باقي غير التلفون بناتنا من نهار الثلاثاء، مكللو، مشربوا، بغينا غير اللي يوصل لهم غير الماكلة بعد باش.. و جوج آخرين بقيادة "اكنيون" الرحل ديال قيادة "اكنيون" ويجب فك العزلة على ذوك الناس راهم يعني واحد الحالة عرفنا باللي راه الأمور ديال الله سبحانه وتعالى، لكن راه (matériels) يعني قليل بذاك الإقليم، وميدلت وكذا.

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى ابغيتو لا ماشي يجابوا، للإفادة في الموضوع، من ناحية هو دار نقطة نظام، ولكن إلى ابغي المجلس يسمع وجهة النظر ديال الحكومة هي حاضرة معنا، إلى ما ابغيتوش لكم ذلك.

إذن الكلمة للفريق الحركي.. نعم.

محضر الجلسة الثانية والأربعين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 12 ربيع الأول 1439هـ (30 يناير 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في مناقشة جدول الأعمال أخبر المجلس المحترم أننا توصلنا ببالغ من الأسى والحزن نبأ وفاة والدة السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار السيد محمد البكوري، وبهذه المناسبة الأليمة أتقدم باسمكم له بالصبر والسلوان وللفقيدة المغفرة والرحمة، وإن لله وإن إليه راجعون.

وبهذه المناسبة أدعوكم لقراءة سورة الفاتحة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.
سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

في البداية، أريد أن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من المراسلات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

أودع رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس مشروع قانون رقم 84.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جادى الآخرة 1392 الموافق ل 27 يوليوز 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

وبلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 30

يناير 2018؛

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

والحال أن السيد المستشار المحترم، طرح موضوعا على شكل نقطة نظام، والآن أنكم، السيد الرئيس، سمحتم للسيد المستشار المحترم أن يطرح نقطة نظام، هذه النقطة، نقطة نظام، شأها ما يشوبها، ولكن نحن هنا لخدمة الوطن والمواطنين، وبما أن السيد الوزير المحترم أبدى رغبة للتوضيح للرأي العام، فآتمس فتح المجال للسيد الوزير للإجابة حتى تطلعن الجهة المعنية، رغم أن الكل أظن أننا نتسامح وتجاوز مع القانون لان نقطة نظام لم تكن في محلها، ولكن مع أن الأمر يهيم فئة من المجتمع وطرحنا فالسيد الوزير المحترم موجود، فليهدئ الوضع ويطمئن الساكنة. أستسمح، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، نقطة نظام طلبها وأعطيت له نقطة نظام في إطار النظام الداخلي، ولكن حينما أنهى فحوى ديال نقطة نظام، السيد الوزير أخذ يده، كأنه يريد الجواب، أعطيت له ذلك، ولكن كين بعض الإخوان.. على أي السيد الوزير، إذا أردتم ذلك تفضلوا.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

ما ندخولش في النقاش واش عندي الحق ولا ما عنديش الحق، ولكن أنا زعما كوزير الداخلية، الإثارة اللي أثارها السيد المستشار المحترم، كندخل في إطار حالة آتية اللي وقع الآن في تنغير، بين تنغير وميدلت باملشيل، كين ثلاثة ديال الناس اخذوا واحد البيكوب وخا منعهم ما يدوزوش قرروا يدوزوا، وعون السلطة نبهم عدة مرات بأن غير في خطر، امشاو، منذ البارحة مقطوعين 25 كلم ديال الثلج، منذ البارحة والمروحية ابغينا نسيفظوها ما اقدرناش حيث الثلوج تهاطل بوفرة، من الصباح واحنا باغيين نشقوا الطريق باش نوصل لهم بعد 25 كلم لأقرب نقطة، لحد الآن عندهم (carburant)، يعني (chauffage) عندهم، وما عندهم الماكلة، هاذ الساعة اللي كنتذكرو راه كحاولو ما أمكن وإلى جات شي فجوة في الأحوال الجوية، لأن المروحية تقدر تمشي راه غادي نسيفظو المروحية هي على استعداد، وفي نفس الوقت احنا خدامين ب (les engins à chenilles) لأن ما يمكنش دوز من غير (les engins à chenilles) مع الأسف (les engins à chenille) راه ما كيشيوش (vitesse) اللي هي كبيرة، كحاولو ما أمكن أننا نصلوهم في أقرب الآجال. الحالة الثانية اللي ذاكرتي عليها راه تم الإقناذ دياهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة لكم للفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون تعرف مختلف مناطق المملكة تساقطات ثلجية تلتها موجة برد، مما أربك حركة المرور وأضحت معها هذه المناطق في عزلة تامة أثرت على الحياة العامة لسكانتها، خصوصا في المناطق الجبلية. بناء عليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم ما هي الإجراءات المتخذة لفك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني اللي عندو وحدة الموضوع، وموضوعه فك العزلة عن المناطق المتضررة عن التساقطات الثلجية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي اليوم هو، ما هي التدابير الاستباقية للتخفيف من معاناة ساكنة المناطق المحاصرة بالثلوج؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآتي الثالث طبعا دائما في وحدة الموضوع، موضوعه مواجهة انعكاسات التساقطات الثلجية بالمناطق الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

كل سنة يستنشر سكان المناطق الجبلية خيرا بالتساقطات المطرية وسقوط الثلوج، لكنهم يعانون في كل سنة من موجات قاسية من الصقيع في فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة بشدة وبسرعة، وفي نفس الوقت يعانون من تدهور البنيات التحتية وكل ما مرتبط بها، من صحة ومدرسة والمجال الحيوي وغير ذلك، ما الذي أعدته حكومتكم هذه السنة لمواجهة هذه الأوضاع؟

العزلة؛

- مواصلة أشغال ربط هذه الدواير والمداشر بالشبكة الهاتفية.
وبأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، تمت إقامة مستشفين عسكريين ميدانيين بكل من إقليم شيشاوة بالجماعة القروية لالة عزيزة وإقليم تنغير بالجماعة القروية لأمسمرير، كما تم إحداث مستشفى ميداني متنقل تابع لوزارة الصحة بإقليم ميدلت بدائرة إميلشيل.
واهتماما بالمواطنين المتأثرين بشكل مباشر بسوء الأحوال الجوية، انطلقت عملية توزيع المون الغذائية والأغطية داخل الأقاليم المحصية اللي هي 22 إقليم واللي كتشمل على 1205 دوار تابع ل 169 جماعة، وخاصة الأقاليم ديال الحوز، الحسمة، بني ملال، أزيلال، بولمان، شفشاون، خنيفرة، إفران، ميدلت، تاويرير، تارودانت، تازة، تنغير، صفرو وشيشاوة.

ومن جانب آخر انكبت المصالح المتدخلة على:

- فتح ما يقارب من 10 طرق وطنية و18 طريق جمهورية و46 طريق إقليمية؛

- كما تم فك العزلة على أزيد من 158 دوار وتأمين الولوجية لحوالي 191 دوار صعب الولوج إليها، وذلك على إثر التساقطات الثلجية التي سجلت في بعض أقاليم المملكة؛

- تعبئة أزيد من 729 آلية لإزاحة الثلوج، 533 منها تم توفيرها من طرف العائلات والأقاليم المعنية؛

- السهر على ضبط عملية وضع الحواجز الثلجية لحماية مستعملي الطرقات التي من المرجح أن تعرف انقطاعات؛

- التكفل بأزيد من 6488 شخص بدون مأوى بإيداعهم بوحداث استقبال آمنة من أجل حمايتهم من تداعيات موجة البرد القارس، وذلك من خلال تقديم خدمات إنسانية لهم من إطفاء وتطبيب وكذا إيواء جزء مهم منهم؛

- إحصاء وتبوع 3742 امرأة حامل، حيث تم التكفل لحد الآن ب 286 امرأة مقبلة على الولادة بالمراكز الصحية أو دور الأمومة، إسوة بما تم القيام به في الموسم الفارط؛

- تعبئة 660 طبيب وأكثر من 1950 من المرضى وحوالي 43 مستشفى تابع لوزارة الصحة و9 وحدات صحية متنقلة وأكثر من 400 سيارة إسعاف خلال هذه المرحلة؛

- مد مراكز دار الطالبات أو دار الطالب والداخليات والمستشفيات والمراكز الصحية ودور الأيتام بالأغطية؛

- برمجة وتنظيم 371 قافلة طبية في إطار تفعيل برنامج رعاية 2017-2018 لفائدة ما يفوق 207000 شخص لإجراء فحوصات مجانية وتوزيع الأدوية على الدواير المعنية بموجة البرد، وذلك بتنسيق مع النسيج الجمعي والمندوبيات الإقليمية لوزارة الصحة؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بفك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية، تفصل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

إن التساقطات المطرية والثلجية ذات الطابع الاستثنائي التي عرفتها بلادنا هذه السنة في العديد من المناطق، والتي سيكون لها بلا شك انعكاسات إيجابية على الموسم الفلاحي وتعزيز الفرشة المائية وإغناء حقينة السدود تطرح تحديات مرتبطة بمواجهة آثار البرد والعزلة التي قد تعرفها بعض المناطق، خاصة الجبلية منها بسبب انقطاع الطرق والمسالك.

أمام هذه الوضعية التي تطرحها موجة البرد وتساقط الثلوج، حرصت مختلف مصالح وزارة الداخلية بتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية المعنية على التجند والتعبئة منذ شهور، وفق مقاربة إستباقية من خلال اتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة الكفيلة بدعم الساكنة المحلية والتخفيف من الآثار السلبية للأحوال الجوية.

وفي هذا الصدد، وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، دأبت وزارة الداخلية على إعداد مخطط وطني سنوي شامل لمواجهة الآثار السلبية لموجة البرد وتساقط الثلوج عن طريق تبني تدابير استباقية من شأنها مساعدة السكان المتضررين على تجاوز الوضعية الصعبة، وذلك ب:

- تفعيل مركز للقيادة واليقظة على مستوى وزارة الداخلية من أجل تأمين تبوع تطور الوضع وتنسيق عمليات التدخل؛

- تفعيل اللجان الإقليمية لليقظة والتبوع والتقييم المستمر للوضعية الميدانية؛

- ضمان التموين العادل للمناطق المعنية بالمواد الأساسية الضرورية وبمختلف وسائل التدفئة؛

- السهر على توفير وتوزيع العلف للماشية، نظرا لاعتماد ساكنة هذه المناطق على تربية المواشي؛

- تحديد أماكن تخزين وقطع بيع حطب التدفئة من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛

- تأمين التدخل الفوري بواسطة مروحيات الإسعاف التابعة لكل من الدرك الملكي ووزارة الصحة لإنقاذ السكان المتواجدين في حالات حرجة واستعجالية كالنساء الحوامل؛

- تعبئة الآليات التابعة لمصالح الدولة وكذا تلك التي هي في ملك الخواص وتموقعها بالقرب من المسالك المهددة بالانقطاع من أجل فك

لساكنة العديد من المناطق القروية والجبليّة، خاصة في الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي وغيرها.

وفي هذا السياق نود السيد الوزير أن نعرض بعض الملاحظات، مشفوعة باقتراحات عملية نتطلع أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

- إن العزلة الناجمة عن التساقطات المطرية والثلجية وما يترتب عنها من تبعات اقتصادية واجتماعية ليست ظاهرة موسمية، بل أضحت بنيوية، وهو ما يتطلب أن تجدد الحكومة مقاربتها وتبني عليها حلول دائمة؛

- إن وضعية هذه المناطق القروية الجبلية لا يمكن مواجعتها بمنظور قطاعي ضيق، بل تستلزم سياسة حكومة مندمجة ومتكاملة، تشرف عليها وزارة الداخلية لدرائتها بالمجال القروي والجبلي.

السيد الوزير،

احنا نعترف بأن كان واحد العمل جبار اللي قايمن به الإخوان في السلطات وكذلك الإخوان في التجهيز ولا الإخوان ديال مؤسسة محمد الخامس وكذلك الإخوان ديال الصحة، ولكن السيد الوزير تتعرفوا هاذ المناطق بالخصوص أن الجنوب الشرقي أنه بعض المناطق كواحد الجماعة ديال ملولة واللي محاصرة من جميع الجهات وكذلك "تلوات" في الطريق 9 الرابطة ما بين مراكش وورزازات وكذلك الإخوان ديال "تديلي" ومجموعة ديال العائلات، انا تنقترحو السيد الوزير إلى كايته إمكانية ديال أنه هاذ (les engins) يكونوا في هاذ المناطق، لأنهم دائما تيقاوا محاصرين والمواد الغذائية تتقل في هاذ الوقتية هاذي.

وبالتالي إلى كين شي إمكانية ديال أن هاذ صندوق المقاصة يتعمل به في هاذ مجال هاذ البوطة بأنها تكون ب 20 درهم باش ما يمكنش نبقاو دائما هاد المسألة ديال الحطب اللي تتكرر كل عام ولأن إشكالية حتى الغابة ولات تتلقى إشكاليات.

وبالتالي إذا كان غادي يتوجه هاد صندوق المقاصة يتوجه لهذه المناطق اللي تعاني إشكاليات كبيرة في هذه الوقتية، واحنا نتعرفوا بأن هذه المناطق هي مناطق فقيرة جدا وما يمكنهاش هاد القضية لا الضوء ولا البوطة تخلصها بهاد الثمن اللي كين حاليا، زيادة على أنه هاد المناطق هي حاليا مسدودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاستقلالي. تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

الفريق الاستقلالي يثمن المجهودات المبذولة حاليا والتي أثارنا بها السيد الوزير، فباسم الفريق الاستقلالي لا يسعنا إلا أن نوه بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف الأجهزة مختلف الأجهزة خاصة وزارة الداخلية والمنتخبين اللي الحمد لله كين واحد الاجتهاد محمود لفك العزلة والتخفيف من معاناة

- تعبئة مروحيات تابعة لوزارة الصحة من أجل تقديم الدعم لفرق التدخل، وخاصة لإجلاء الحالات المستعجلة أو إيصال المساعدات الغذائية للبلدات المعزولة؛

- حث المصالح المعنية على تجهيز ملاجئ الثلوج لإيواء مستعملي الطرق عند الاقتضاء؛

- التعاقد مع عدد إضافي من سائقي آليات إزاحة الثلوج احترازا لتغطية أكثر من 5000 كلم من الطرقات المغطاة بالثلوج لتأمين سلاسة المرور وضمان سلامة المواطنين؛

- تفعيل بعض التطبيقات الهاتفية لإرشاد مستعملي الطريق حول الانقطاعات المحتملة؛

- تهيئة 900 منصة لنزول الطائرات المروحية المعبئة لهذه الغاية والتابعة لمصالح الدرك الملكي ووزارة الصحة؛

- تغطية 1075 دوار بشبكة الهاتف الخليوي، ويجري العمل على تفعيل برنامج خاص لتغطية ما تبقى بالهاتف عبر الأقمار الاصطناعية؛

- كما يجري العمل على دراسة تعزيز شبكة محطات الرصد الجوي لمراقبة ورصد الحالات الجوية وعناصر الطقس المختلفة، من خلال إضافة 130 محطة موزعة على مستوى الأقاليم المعنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد من التأكيد على أن مختلف مصالح وزارة الداخلية، بتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية المعنية معبئة باستمرار للتدخل والتخفيف من آثار موجة البرد.

كما لا يفوتني في الختام أن أئوه بالروح العالية والتعبئة الكبيرة التي تميز جميع المتدخلين لفك العزلة ودعم الساكنة والتخفيف من آثار الأحوال الجوية من إدارة ترابية ومصالح أمنية من درك ملكي ووقاية مدنية وقوات مساعدة وكذا ممثلي المصالح الخارجية المعنية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

تفاعلا مع جوابكم القيم، السيد الوزير، بكل موضوعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن التوجيهات السامية لصاحب الجلالة في ما يخص دعم الآلاف الأسر المحاصرة بالثلوج وتوفير مستشفيات متنقلة لتقديم العلاج

لمناقشة السياسات والآليات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في هذا المجال، لم نتلق عنه أي جواب، ضرورة تفعيل الاختصاصات المالية للجهات وتمكينها، تفعيل الحقيقي للسياسة الترابية وضعت لهذا، بل تفكك بجانب ساكنتها، تفعيل المقاربة التشاركية.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن نرفع تحية تقدير واحترام لمبادرة القوات المسلحة الملكية إلى إقامة مستشفيات ميدانية عسكرية متنقلة في المناطق الجبلية التي تعاني من قساوة الظروف المناخية وسوء الأحوال الجوية. فتحية للقوات المسلحة الملكية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير إذا أردتم فيما تبقى لكم من الوقت، تفضلوا باقي شي دقيقة، باقي لك 50 ثانية.

السيد وزير الداخلية:

بغيت نشر لوحد القضية بسرعة وبمعالجة باش نتفاهو عليها، احنا في هاذ الميدان أمام واحد الوضع ماشي هو وضع عادي، ما يمكنش تتعامل معه أنه وضع عادي باش نديرو... الحكومة عندها مخططها ماشي كتسارع على الوقت باش تمشي.. الخدمة في هاذ المخطط السنوي ديال محاربة آثار البرد القارس هو مخطط كيتدار سنويا واللي كنشتغلو عليه ابتداء من شهر خمسة، شهر أربعة، باش نوجدوه للسنة المقبلة، أي ما كنجيوش في آخر ساعة باش نتدخلو، باش نوجدو الإمكانيات نوجدوها راه خاص وقت كبير، غير هو التدخل كيكون في حالة حيث كيطيح الثلج اللي حالة ما كاينش التحكم فيها، وخا يكونوا الطرقات، وخا كيكون اللي كان كيتقطع.

هاذو الحالة اللي هضرنا عليها قبيلة حتى هما في طريق وطنية راه مقطوعة، يعني حيث كتجي أمام واحد الحالة اللي هي استثنائية، ما يمكن يكونوا غير حلول استثنائية، ما كانش حل طبيعي، غير بغينا نتفاهو بأن ماشي هي رد فعل، هي عمل حكومي اللي هو منظم وخاص بهاذ القضية المحاربة ديال الآثار ديالو في أي وقت وحين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه، عدم تمكين الجامعات والنقابات الوطنية التابعة للإتحاد الوطني للشغل بالمغرب من الوصولات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السائكة المعزولة بالثلوج.

يبقى سؤال آخر وهو يطرح نفسه بحدة ما هي الإكراهات التي تصادف العمل حتى نكسب عليها جميعا كل من موقعه للتخفيف من معاناة هؤلاء المحاصرين من ساكنة المغرب الحبيب.

طبعا التوجيهات السامية ديال سيدنا ما كنجهلوهاش وكنجذبوها وكنتفخر ونعتز بها، الآن الوزارة الوصية الداخلية وباقي الوزارات كلهم على قدم وساق للتخفيف، ولكن المدى البعيد ما زال ما كنعرفوهش كين واحد التعويض عن المناطق النائية والصعبة لحد الساعة مازال الوزارة ما انتبهتس لها، هاد كذلك تصنيف بعض المناطق، تسهيل المرور أنا ملي نتطلع إيكون وإساكن وتمشي على طريق الحسمة يصعب، عاود ثاني ميدلت إملشيل واحنا تنشوفوا واحد الحاجة اللي ولات معروفة خاصنا نديرو واحد السباق لأن هاد الشي ولا كل ما تساقط الثلج إلا وتنطرحوا في ورطة.

بغينا نعرفوا من السيد الوزير نغتموا الفرصة من وجوده باش يعطينا الإكراهات باش نكسب عليها ونوجدوا وحد استباقية لجميع المخاطر اللي تنتاب المغرب أو اللي كتشكل خطر على الساكنة باش نعيشوا في أمان واطمئنان بفضل الرعاية السامية ديال سيدنا الله ينصرو فالكلمة مجند لخدمة هذا الوطن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

دائما في إطار التعقيب على الجواب، الكلمة لمجموعة العمل التقديمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس،

صحيح بأن مبادرتكم السيد الوزير إيجابية وجادة لاشك فيها، ولكن اسمحوا لي أن أذكر بأننا في كل سنة نلاحظ أن الحكومة تصارع الزمن لتطبيق آثار هذه الأوضاع والذي نريده هو خطة حكومية فعالة ومنتاسكة الأطراف تحقق الديمومة والفعالية القصوى.

كنا نتخى أن نسمع ولو هناك مشروع لوضع خطة محكمة في هذا الوضع، كفى من التدخلات الظرفية، حاوروا ساكنة الجبال بمشاريع مهيكله قائمة يساهمون فيها، بتعبير آخر السيد الوزير إن الأمر كله يدخل في إطار العدالة المجالية، هي المدخل المنصف للمناطق الجبلية، لم نسمع كلمة العدالة المجالية في مناوالتكم لهاذ المشكل.

فإنك لا يسعنا في مجموعتنا، إلا أن نذكر بمطالب الائتلاف المدني من أجل الجبل والرامية إلى تحسين شروط عيش ساكنتها، هناك عدد كبير من الجمعيات يشتغلون وبلوروا مخططات إلى أن من يسمع إلى هذا المجهود.

لابد أن نذكر كذلك بأننا في مجموعتنا قدمنا مقترحا قانونيا من أجل وضع الدعوة إلى وضع قانون خاص للمناطق الجبلية، منذ سبع سنوات وهذا المقترح في الرفوف لم نتلق عنه أي جواب، هناك ضرورة إحداث مرصد

وفي الحقيقة احنا بالنسبة لنا هاذ الجواب ديا لكم هو مهم بالنسبة لنا، لأن اللي تيمنا السيد الوزير هو أن تتعاون جميعا اتم من موقعكم ونحن كذلك من موقعنا في أن تكون المصالح ديال ولاية جهة الرباط سلا القنيطرة تقوم بتطبيق القانون معنا جميعا.

ولكن نتقول لكم السيد الوزير إلى كانت شي أمور اللي دارت غير مؤخرًا فاحنا تقريبا طيلة هاذ المرحلة هاذي واحنا الناس ديال الإدارة عندنا ديال النقابة تيطلعوا يوميا وتيلقوا بأن كايمة مازالة مشاكل.

احنا اللي نتطالبو به السيد الوزير هنا:

أولا نتطالبو بأن القانون تيقول بأنه تسليم الوصل مؤقت، راه مع الأسف التسليم ديال الوصل المؤقت ما كيكوشن، المفروض أننا ملي نتخطو أي ملف ناخذو وصل مؤقت كما هو منصوص عليه قانونا، هاذ الوصل المؤقت تتعرفوا السيد الوزير بأنه المدى ديال الاستعمال ديالو هو مدة شهرين، فالآن ما تتوصلو لا بوصل مؤقت ولا بوصل نهائي.

الآن عندنا مجموعة، والسيد الوزير اسمح لي تقول لك، احنا متفقين مع الإدارة أنها تبحت وتدرس الملفات، احنا مستعدين أنها الإدارة تجاوبنا وتقول لنا بأن هاذ الملف ديا لكم مرفوض لأن فيه فلان لا تتوفر فيه الأهلية، احنا مستعدين للتعاون، مستعدين نتعاونوا ومستعدين نمشيو في هاذ الاتجاه لأن ما غيمكش احنا تقبلو باش بلادنا يكونوا فيها بعض الناس اللي هما مسؤولين اللي هما ما يتحملوش المسؤولية ديا لهم كاملة، ولكن راه ما عندناش جواب السيد الوزير، ما تيقولوا لنا لا ممكن ولا ما شي ممكن، تيقول لك مازال في البحث، هاذ مازال في البحث السيد الوزير احنا نتمناو أننا نشتغلوا في إطار الوضوح، يعطونا الوصولات المؤقتة ما تيعطيوها ناش اليوم، يعطونا الوصولات المؤقتة.

عندنا مشاكل السيد الوزير راه تيطلب لنا فيها الوصولات النهائية، عندنا مشكل الآن ديال السيارات ديال الأجرة، النقابة ديال سيارة الأجرة وأتم عارفين المشاكل اللي عندهم مع (Uber) واللي بقت تنتقص لهم من القوت اليومي ديا لهم وعندهم بعض المشاكل، لأن (Uber) أتم تتعرفوا بأنها تشتغل اليوم في ظل خارج إطار القانون، وابتغاو يميشيو يرفعوا دعوة قضائية تيخصهم الوصل ديا لهم. هذه أربع سنوات السيد الوزير ما حصولوش على الوصل ديا لهم لغاية اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير إذا أرتم فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الداخلية:

ما عندنيش ما نضيف، لكن ابغيت ثلاثة المبادئ:

أولا الكل سواسية أمام القانون، الجميع سواسية أمام القانون وأمام الإدارة، تتعامل مع الجميع بنفس التعامل، وإذا كانوا شي حالات فيها حالات

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية نسأل السيد الوزير سبب طرحنا لهذا السؤال، في الحقيقة فعلا ليس فقط بالنسبة لنا وإنما بالنسبة لواحد المجموعة ديال الهيئات والمنظمات والنقابات، واللي من ضمنها النقابة ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، واللي كئلقاوا واحد المعاناة مع المصالح ديال الولاية ديال الأمن ديال الرباط - سلا - القنيطرة، في تسليم الوصولات اللي كينظمها القانون، وكما كنعرفوا السيد الوزير، واحنا كنعرفوكم بأنكم كتحصوا على تطبيق القانون، كئلقاوا بأنه كين عندنا هاذ الإشكال هذا اللي هو مطروح على الساحة ديال المنطقة ديال الولاية ديال الرباط.

وإذلك، نسألكم، السيد الوزير، أنه واش هاذ الأمر هذا راجع لشي أسباب معينة؟

وبالتالي احنا عندنا تساؤلات دائما ما لقيناش لها جواب، وما هي الإجراءات اللي ممكن السيد الوزير أنكم تقوموا بها من أجل تجاوز هاذ الوضع هذا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

..ولاية الأمن، ولاية الجهة، والجهات ما عندها حتى شي علاقة مع ولاية الأمن وولاية الجهة، يمكن غير (lapsus) اسميتو، هذا ماشي إشكال، غير باش نصح وما يوقعش خلط.

فيما يخص المسطرة ديال تأسيس النقابات، المسطرة واضحة ومعروفة للجميع، ما عندناش علاش نعاودوها حيث تيتخط الملف، الشخص اللي تيحط الملف تياخذ وصل إيداع ولا تياخذ التأشير على نظير الملف ديالو، باش هاذ الحالة الخاصة اللي تهضرو عليها فيما يخص النقابة التابعة للاتحاد الوطني للشغل، عند ولاية جهة الرباط سلا، حطت 224 ملف من البداية لدبا، هذه 2 الأسابيع كانوا باقي 15 ملفات اللي مزال ما خداوش فيهم الوصل النهائي ديالو، الآن باقي 8 الملفات، يعني من الأسبوع اللي فات لدبا خذيتوا 7 أو 8.

ما كائنش إشكال، الإشكال الوحيد هو هاذ الملفات خاصهم يتدرسوا وياخذوا الوقت ديا لهم للدراسة فقط ولا غير، وما كابينش شي سبب آخر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الوزير.

أود في البداية أن أشكركم على إتاحة الفرصة للتداول حول هذا الموضوع الذي أثير حوله نقاش إن كان في مجمله جدي وصحي، لأنه يرم عن دينامية وبقظة المجتمع المدني وأيضا الفاعلين المحليين في مراقبة تنفيذ السياسات العمومية وأيضا في تدبير الشأن العام، إلا أنه للأسف وأقولها بمرارة أنه سجل انحرافات قد أقول خطيرة وفي بعض الأحيان غير صحيحة والترويج للكاذب والترويج لدفعات اللي في الواقع لا تفيد لا صورة الوطن ولا مؤسساته، بالترويج بان الساكنة أصبحت تتغذى من مياه غير صالحة للشرب أو هناك تلوث على مستوى المياه الموزعة، وهناك في بعض الأحيان أشخاص قابعين في المستشفيات، يعني كل ما جاد به الخيال البشري روج على مستوى عدة وسائل، وهذا للأسف يسيء لصورة البلاد ويسيء لمؤسساته ويعمل على تسفيهه وتحطيم كل ما هو مضيء في هذا الوطن.

فيما يتعلق بثلوث سد سيدي محمد بن عبد الله، أريد فقط أن أشير بأن كل السدود على الصعيد العالمي بما فيها السدود على الصعيد الوطني معرضة لمصادر التلوث، ماشي فقط غير سد سيدي محمد بن عبد الله، كل السدود على الصعيد الوطني معرضة لمصادر التلوث، سواء كانت بمياه عادمة أو في بعض الأحيان بعصارات دبال المطراح أو في بعض الأحيان بمرجان الزيتون، السادة المستشارين دبال المناطق اللي كتعرف إنتاج مهم دبال الزيتون كيغرفو ماذا ينتجه هذه المعاصر من مخلفات بيئية وإيكولوجية جد وخيمة.

اللي حدث فهاذ سد سيدي محمد بن عبد الله هو أنه ماشي فقط سجن العرجات "1" ولا سجن العرجات "2" اللي هما كيلوثوا الجماعات المجاورة للسدود مكتوفرش على أنظمة لتطهير السائل، مما في بعض الأحيان كنتنج عندنا مقذوفات اللي كتقذف في الوسط الطبيعي دبالها، ويكون واحد النوع دبال التنقية الذاتية، لأن ملي كتطلق المواد العضوية راه غادية وهي الشحنة الملوثة راه كتقتال مكتوصل للسد حتى كتكون عمليا ما كان عندها حتى شي اثر على الجودة دبال المياه.

أما فيما يخص سجن العرجات "1" وسجن العرجات "2" كان البعد البيئي حاضر لدى إنجاز هذه المؤسسات، بحيث أن المندوبية العامة للسجون لما بنات 2 دبال المؤسسات استحضرت هاذ البعد البيئي وجمهزت بجوج دالمحطات دبال المعالجة دبال المياه العادمة، المحطة الأولى في السجن "1" والمحطة الثانية في السجن "2"، لكنه مع ارتفاع عدد السجناء وهذا إكراه خارج عن إرادة المندوبية، ماشي المندوبية فقط هي المسؤولة عن رفع عدد السجناء، نتج عنه عدم القدرة دبال المحطتين باش تعالج ذاك المياه اللي تصدر عن المؤسسات.

الفائض من المياه ولست هنا بصدد تبرير وضعية شاذة، وضعية مخالفة لمقتضيات القانون، الفائض من المياه هو 0.2 مليون متر مكعب اللي كيقطع واحد المسافة طويلة عاد كيوصل للسد، يعني نسبة التأثير دبالو على المياه الخام، ما كنهضش فقط على المياه المعالجة، المياه الخام، نسبة منعومة.

شاذة احنا مستعدين ندرسوهم، أما الأغلبية وأعطيت الأرقام، بأنه تدوز بسلاسة ما يوقمش شي إشكال، وحتى لو كان شي لإشكال راه عندنا الطريقة باش نتعامل معه، كايين المحكمة من جهة وإلى الإدارة ما دارت خدمتها راه المحكمة من جهة أخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤالين الآيين الموجهين لقطاع الماء واللذين تجمعهما وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، وموضوعه تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، تفضل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات التي اتخذتها من أجل وضع حد للمخاطر البيئية التي تطلت سد سيدي محمد بن عبد الله؟

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثاني موضوعه تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، أستسمح.

المستشار السيد عبد الرحيم الكيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين،

السيدة الوزيرة،

على إثر الكارثة البيئية والصحية التي تهدد سكان الرباط وسلا وتمارة والمناطق المجاورة على إثر تسرب المياه العادمة القادمة من سجن العرجات، والذي تسبب في تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله الذي يزود أزيد من 10 ملايين نسمة بالماء الصالح للشرب، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة حول التدابير العاجلة التي ستقومون بها لمعالجة هذا المشكل البيئي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء للإجابة على السؤالين المتعلقين بتلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة شرفات اليزدي أفيلال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

السيدات والسادة المستشارين،

والتي فضحت هذا الوضع، لأنه على كل حال نحن في حاجة إلى مجتمع مدني واعى بحقوقه وما نساوش بأنه من أهم الحقوق اللي كاينة في الدستور في الفصل 31 هو الحصول على بيئة سليمة وكذلك الحق في الماء الصالح للشرب وماء سليم.

كذلك، السيدة الوزيرة، هناك المرسوم المتعلق بحماية واستصلاح البيئة واللي يتكلم في الفصل ديالو الأول على حماية البيئة من كل أشكال التلوث والتدهور أيا كان مصدره، وكذلك تحسين إطار وظروف عيش الإنسان، وسأرجع كذلك إلى الفصل 49 من هذا القانون هذا، واللي كيتكلم - ما غاديش تقراه عليك لأنه راه عندك - بأنه يتكلم على أن الدولة خاصها توفر للناس بيئة سليمة ويكونوا عايشين في ظروف حسنة.

بالنسبة لنا 9 مليون، السيدة الوزيرة، هما اللي جالسين دبا الآن يعانون من هذا المكان، السؤال اللي كيتطرح واللي كاين في المرسوم هو كان خاص تندار دراسة، دراسة قبل ما تندار المنشأة، قبل ما يدار السجن، وقبل ما يندار السجنين بجوج، وقبل ما تندار أي سكن أو أي بناء في المنطقة باش يمكن لنا نحافظو على نقاء المياه.

بالنسبة للتصريح ديالكم تتقولوا 0.2 لا يلوث، والأطفال الرضع سيدي الوزيرة غادي يشربوا من هذا الماء الملوث ب 0.2؟ الناس اللي كيكونوا شيوخ والصحة ديالهم غير على قدهم يشربوا هذا الماء، ونقول لك السيدة الوزيرة بأنه هناك دراسات دارها البنك الدولي في دول من أمريكا اللاتينية والتي عانت من نفس هذا المشكل وبفس هذه النسبة وأشنو في التالي اكتشفوا؟ على أن الناس عانوا من أمراض لأنه كان هناك تسريب ديال المياه العادمة للسودود ديالهم، وغادي أنت تبارك الله وزيرة ومطلعة على الموضوع راه كيمكن لك تطلي على هذا.

الآن أشنو كاين؟ المغاربة كلهم ولاوا غاديين كيمشيو يشربوا الماء المعدني، إيوا تتقولي يمكن كاين لوبيات، اللوبيات نحن نستثني الأحزاب ونستثني النقابات ونستثني وغيبقى اللوبيات اللي كيستافدوا من هاذ الشيء، أنا ما قلتش أنتي اللي قلتي.

أحنا بالنسبة لنا كقابات وكأحزاب وكمجتمع مدني خاصنا نراقبو السياسات العمومية، وإذا كانت فعلا اللوبيات هي اللي دايرة هاذ الشيء خاصكم توقفو عليها، كاينة وزارة الداخلية، وكاينة وزارات اللي خاصها تمشي تشوف شكون هما الأطراف المستفيدين؟ الناس ما عندهم حتى باش ياكلوا ولى الآن مشكل شراء المياه، مشكل حقيقي، الناس ما عندها شتى باش تصرف على وليداتها، وجالسة كتشري في الماء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

والتحليل بينت وفق المعطيات اللي عندنا واللي كنتوفرو عليها من مختبرات معتمدة بأن الجودة ديال المياه الخام، ما كهنضرش على المياه المعالجة، غير المياه الخام، لم يطرأ عليها أي تغيير أو تدهور، ولم تعرف إطلاقا تلوث، المياه الخام.

المياه المعالجة، المياه المعالجة الآن تعالج على مستوى أكبر محطة ديال المعالجة على الصعيد الوطني 9 متر مكعب في الثانية اللي تزود ساكنة الشريط الساحلي من سلا حتى للدار البيضاء مرورا بالرباط بوزنيقة، الصخيرات، تمارة، المحمدية إلخ، هاذ المياه خاصنا نعرفو بأنها مياه معالجة أولا بواحد التسلسل ديال المعالجة معترف به على الصعيد الدولي، مراقبة منذ المصدر حتى لعند المستهلك، وفق معايير الجودة ومراقبة دورية ومستمرة سواء من طرف مصالح المكتب أو من طرف أيضا الموزعين الساهرين على توزيع الماء على مستوى الشركات الكبرى، ولم يطرأ عليها أي تغيير أو تدهور، والمختبر اللي كيسهر على مراقبة هذه المياه السادة المستشارون خاصكم تعرفوا من ألم المختبرات على الصعيد الإفريقي، ويعتبر مرجع يعني كل الجهات التي تريد أن تعالج المياه وتعرف الجودة ديالها كيلتجأو إلى هذه المختبرات من خارج المكتب، والتحليل ها هي بناتكم يمكن لنا نوزعوها لكم يعني المؤشرات العامة اللي كتشبت تدهور الجودة لا من ناحية الحمولة ديال النترات، لا من ناحية أيضا البكتيريا ها هما الأصغار، ما كاين حتى شي بكتيريا في المياه، على مستوى مدخل المحطة ولا على مستوى الخزانات، ولا على مستوى قناة الجر، ولا على مستوى الشبكة، ما كاين حتى شي بكتيريا، الأصغار اللي كاينة.

النسبة ديال النترات في هذه المياه اللي يعتبر أكبر مؤشر ديال تلوث المياه فاش كيخرج من المحطة 0.64 ملغ في اللتر، والنسبة المسموح بها في القانون 50 ملغ في اللتر، يعني ما بين 0.64 و 50 مسافة شاسعة وشاسعة جدا.

لذلك كفانا من التهويل، كفانا من خلق الارتباك والفرع والهلع وسط الساكنة، راه الساكنة اللي تتزود تتزود من ماء صالح للشرب موافق لمعايير الجودة، وكاين مصالح أيضا وزارة الصحة المفروض أنها تقوم أيضا بمراقبات مضادة، لأن لحد الآن ما عرفتش أشنو هي الدواعي والأهداف وراء ترويج حملة شعواء تفيد بأن الساكنة توزع من مياه ملوثة وما كايش شي دولة على الصعيد الدولي يمكن لها أنها تساهم في تسميم المواطنين ديالها، كفانا. شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لرئيسة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيدة الوزيرة،

أولا أنا أريد أن أهني كل منظمات المجتمع المدني التي قامت بزيارة المكان

السيدة الوزيرة،

احنا راه ما جاينش هنا باش نقولو بأن راكم دايرين مشاكل ولا احنا باغيين نوضو المشاكل ولا باغيين، احنا راه جاين لهننا باش كندافعو على حقوق ديال المواطنين، وديال الشعب لأنه هاذ الشئ اللي تنشوفو فيه احنا باش كنعيدو الطرح ديال هذا السؤال لأن كان سبق لنا درناه في النواب، احنا ما جيناش اليوم باش، جينا باش نكررو هذا على فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس البرلمان أن خطورة هذا المشكل البيئي والصحي تستوجب منا إثارته لكي تتحمل وزارتم مسؤوليتها الكاملة، لأن الموضوع يتعلق بصحة وسلامة أزيد من 10 ملايين المغاربة، بمعنى يقارب الثلث ديال المغاربة، اللي كاينين دبا اللي كيشربو هاذ الماء اللي ملوث، وأنتي قلتي السيدة الوزيرة بأن راه السدود كلها ملوثة راه كاين، أنتي قلتها دبا.

لهذا طرح هذا السؤال من جديد ونأمل أن تتدخل وزارتم بشكل عاجل وفعال من أجل طمأنة الساكنة المعنية بهذا المشكل هذا، وأضف لكم السيدة الوزيرة المشاكل اللي تتعلق ماشي فقط غير بالرباط وغيرها، بل تتعلق بعدد المدن ومنها مدينة برشيد، احنا كنعيشو مشكل ديال التلوث ديال الماء الصالح للشرب وهذا كيعانو منو واحد العدد ديال المدن.

لهذا بغينا السيدة الوزيرة، أحنا ما تنقصوش من العمل ديالكم والمجهودات ديالكم، ولكن راه كاين مشكل تبيخنا نحلوه وخصنا ناخدوا بالمسائل جذرية بشكل جذري ما شي نبقاوا نقول غير كلام ناخدوه غير الوعود بلا تحقيق، ما تتحققوش هاذ الشئ اللي تنقولوه، يعني راه كاين وعود والتحقق راه ما كاينش.

إذن راه أحنا تعانينا مدينة برشيد كما قلت لك راه تعاني من هاذ المشكل هذا ديال الماء المتلوث الصالح للشرب، وأحنا اجتمعنا مع الشركات المسؤولين ديالها وذاك الشئ وقلنا لهم أودي راه الماء راه غير صالح للشرب شنوا حلوا لنا المشكل، واليوم تنقولوا لك السيدة الوزيرة خصنا حل جذري ديال هاذ المشكل هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن ننقل إلى السؤال الثالث، ما عندكش الوقت السيدة الوزيرة انتهى وقتك، موضوعه تأخر إنجاز السدود المبرجة، الكلمة لأحد السادة المستشارين دائما لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين،

وضعت الحكومة سنة 2016 مخططا تقدر تكلفته المالية بأزيد من 260 مليار درهم يروم تطوير وحماية الموارد المائية والمحافظة عليها، ويشمل هذا

المخطط بالأساس إنجاز مجموعة من السدود، الآن وبعد مرور ما يقارب سنتين لازال هذا المخطط متعثر بفعل ضعف وثيرة إنجاز السدود المبرجة، وهو الأمر الذي يساهم في تفاقم مشكل الخصاص في الماء الصالح للشرب بالمناطق المعنية بهذا البرنامج.

لذلك، نسئلكم، السيدة الوزيرة، عن الأسباب الكامنة وراء تأخر إنجاز هذه السدود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

بالفعل التزمت الحكومة في نسختها في الحكومة الحالية في البرنامج الحكومي من أجل مواصلة تعبئة الموارد المائية بالخصوص السطحية على مستوى المنشآت الكبرى أو السدود، يعني التزمت بإنجاز 3 سدود سنويا كل سنة، على اعتبار بأنه لازال هناك عمل فيما يخص الحد من ضياع المياه على مستوى البحر، واحنا لازلنا مواصلين على تعبئة هاذ الموارد المائية، الآن في 2018 تمت برجة سدين على مستوى إقليم الحوز وعلى مستوى إقليم شيشاوة، في هاذ السنة في 2017 كان سد آخر على مستوى إقليم الحسيمة، السنة الفارطة كان سد على مستوى أيضا إقليم كلميم، يعني لازلنا مواصلين على تعبئة هاذ السدود وتعبئة الاعتمادات.

إلا أن هاذ الاعتمادات المالية، إعتمادات ضخمة جدا، وتتطلب واحد الميزانية قوية، لذلك لا بد من الانفتاح على تمويلات أخرى ليس الاكتفاء فقط بالميزانية العمومية، بالضرورة الانفتاح بالخصوص على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، ثم السدود بالفعل لازلنا مطالبين بتعبئة هاذ السدود بإنجاز السدود، ولكن غير كافية أصبحت حاليا بفعل ما يعيشه المغرب من تقلبات مناخية وتراجع التساقطات والتأخر ديالها، صار من اللازم بل أصبحنا مجبرين في بعض الأحيان من أجل تنويع مصادر التزويد.

الاكتفاء عن طريق السدود سوف يكون خطأ، لذلك لازم التوجه بالخصوص إلى تحلية مياه البحر على مستوى الشريط الساحلي، والحكومة عازمة على تطوير هاذ التكنولوجيا في المستقبل.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

وفي إطار التعقيب الكلمة لك السيد الرئيس تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيدة الوزيرة،

بالنسبة للمخططات المديرية المرتبطة ببرنامجها ديال السدود وبناء السدود كاين واحد التأخر كبير وكاين واحد التعثر في الإنجاز، إذن عملية

الإنجاز ما تتسايرش المتطلبات الكبيرة ديال الماء.

السيدة الوزيرة إلى زدنا فيها كما قلت، التغيرات ديال المناخ غادي يعطينا واحد الوضعية ديال النقص كبير وتدهور كبير في الفرشة المائية لا السطحية ولا الجوفية، وهذا مشكل آخر كما قلت السيدة الوزيرة، وهو أن تزايد الطلب اللي هو جاي في المدن في كثرة المدن ولا في القرى ولا في البوادي، أيضا الفلاحة، وهذه الأمور كلها زادت تعقيد وزاد الطلب على الماء.

من جهة أخرى أن الوضعية الآن كنتطلب السيدة الوزيرة، وهو ذاك البرنامج على الأقل ديروه، لأنكم خصم ديروه أكثر، لأنه الآن أصبحنا كنشربوا أو كنستهلكوا من الماء ديال الأجيال القادمة، الأجيال القادمة الآن احنا كنستهلكوا الربع تقريبا، ثلاث أرباع اللي هي موارد كنستهلكها ولكن كنشربوا أكثر من ذاك الشي ديال الأجيال على حساب الأجيال القادمة، لأن السيدة الوزيرة، لابد من الإسراع في إنجاز على الأقل-أقول على الأقل- إنقاذ ما يمكن إنقاذه، غير هاذوك السدود اللي مبرجة على الأقل ديروا فيها شي حاجة، كنتصدوا السدود لا الصغرى ولا الكبيرة، لأنه هاذوا بجوج كيعطونا ولا السدود التلية.

إذن كين نقص في الإنجاز بالنسبة أسمو للمالية وذاك الشي غادي تشوفوا أتما، الحكومة ملزمة باش تقوم بهاذ الإجراءات، إذن الإجراء استعجالي لان متطلبات كثيرة في الماء، ولهذا لابد من الإسراع على الأقل أقول على الأقل ذاك الشي اللي مبرمج يدار، إلى كنت ديروا أكثر، ولكن من اللي عجرتوا على الأكثر، على الأقل ذاك الشي اللي منجز خصم ديروه، كنت كتقولوا ثلاثة كبار و15 ديال صغيرة، ولكن لحد الساعة باقي لا كبير ولا صغير باقي تعثر.

احنا كنبتموا إن شاء الله أنكم تسرعوا وتزيدوا للقدام.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أو الجواب، الكلمة لكم.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

أنا متفقة معك السيدة المستشار، بأن الوتيرة ديال إنجاز السدود سواء الكبرى منها أو السدود التلية مرتبطة بالأساس بالوضعية الصحية للمالية العمومية، من اللي كيكون الخير راه احنا كنبرجوا ثلاثة السدود، من اللي كيكون الوضعية فيها يعني أولويات أخرى: قطاعات أخرى من الصحة والأمن إلى آخره والتربية الوطنية كضطروا بعض الأحيان نبرجوا سدين، لكن الوتيرة هي غادية مرة (le bas et le haut) خصنا نتفهمو، ودابا مطالبين أكثر من أي وقت مضى البحث عن تمويلات ومصادر تمويل أخرى من غير الاعتماد فقط على التمويل العمومي لأنه أصبح محدود

وانتظارات كبيرة جدا.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها القيمة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الفلاحة والصيد البحري، وموضوعه تسويق المنتجون الفلاحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل تهيئة المنتجات الفلاحية بالأسواق والسوق الداخلي؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه

والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كتعرفوا بأن كانت واحد الإستراتيجية لتطوير ديال التسويق ديال المنتجات، والتي قالت بأنه خصنا يكون عندنا على الأقل واحد 32 سوق مع التغطية متوازنة للتراب الوطني وإعداد بنيات تحتية معاصرة مع تصميم ملائم، ووضع نموذج فعال للتسيير.

وقعنا واحد العدد ديال الاتفاقيات خصوصا مع فيدرالية اللحوم باش يكونوا بعض الأسواق ديال القرى وكذلك بعض (les abattoirs) كين واحد العدد ديال التفعيلات في ما يخص هاذ الشي ديال (les abattoirs) اللي عملناهم وساهمنا فيهم يعني كشرية في وزارة الفلاحة باش يكونوا البلديات.

كين كذلك مجهودات اللي كيقوموا بها القطاع الخاص على الأقل عندنا الآن أربعة ولا خمسة ديال (les abattoirs) اللي هما عاملينهم القطاع الخاص ومستثمرين فيهم، كين مشروع كبير في الرباط هنا باش يكون واحد السوق نموذجي، وكنسنوا فقط يعني الجهة والبلدية هاذ باش نتفقوا نديروا واحد الاتفاق باش يكون واحد السوق نموذجي، وطني، كبير ديال الخضار والفواكه، باش تقدرنا نعمموه على بعض جميع المناطق.

وكيتقى التسويق شيء جد مهم، لأنه حلقة جد مهمة، اللي هو راه نذكر بأن (les communes) راه هما اللي عندهم يعني المسؤولية في هاذ الشي، واحنا وزارة الفلاحة غير كندفعوا باش إن شاء الله يمكن إكونوا مشارعين باش إخليوا لبنا التثمين ديال المنتجون الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

احنا منتقلوشاي من الأهمية ديال هاذ التداير، ولكن وخا الجماعات احنا السيد الوزير كيف كنعرف القطاع الفلاحي اليوم قطاع مضرب، قطاع اللي تيأدي جميع المنتوجات الضريبية على غرار باقي القطاعات، إلا أن الرسم المحلي ديال 7.5% لولوج الحضر والفواكه لأسواق الجملة تيشكل بالنسبة لنا احنا الفلاحة ازدواج ضريبي، وبالتالي فاحنا نتجددو من هاذ المنبر طلبنا بالحذف ديالو في إطار العدالة الجبائية وكذلك في إطار ملائمة القوانين المنظمة لهاذ الأسواق ديال الجملة مع مقتضيات القانون المالي ديال السنة المالية 2014، خصوصا السيد الوزير وأتم تتعرفو هاذ الشي أن هاذ الأسواق يلجها أساسا صغار الفلاحين اللي هما أصلا غير مؤهلين لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي هاذ 7.5% تتضاف ل 20% ديال (TVA) اللي هي غير مسترجعة وبالتالي تتشكل تكلفة إضافية على صغار الفلاحين.

أضف إلى ذلك السيد الوزير، تعدد المتدخلين والوسطاء المتضارين، اليوم المستهلك المغربي تياخذ المنتوجات الفلاحية 4 الأضعاف و5 الضعاف باش باع الفلاح، ويقدر ما هاذ القضية تتأثر على القدرة الشرائية للمستهلك تتأثر كذلك على الكمية ديال التسويق ديال المنتوجات الفلاحية. اليوم السيد الوزير بكل موضوعية مخطط المغرب الأخضر جاب المردودية، جاب الإنتاجية، جاب هيكلية القطاع الفلاحي، غير بصفة عامة مشهد القطاع الفلاحي في بلادنا، إلا أن هاذ الأسواق السيد الوزير لا فالتركيبة ديالها ولا فالتشكيلة ديالها فهاذ القوانين الموروثة ديالها متمشاش مع أهداف مخطط المغرب الأخضر، لا على مستوى الجودة ولا على مستوى المحافظة على جودة المنتوجات، لا على مستوى (packaging)، لا على مستوى (la traçabilité).

لهذا السيد الوزير النتائج الإيجابية والملموسة المنجزة على مستوى مقدمات الإنتاج، تتحم علينا جميعا أتم كحكومة واحنا كنهين الإسراع بالقيام بمجهودات إضافية من أجل التسويق والتمين، واحدى هذه المحطات هو ديال هاذ الإصلاح هو هيكلية السوق الداخلي والمدخل ديال هاذ الإصلاح هو هيكلية أسواق الجملة، باش يستافد الفلاح الصغير ويستافد المستهلك وكذلك يكون معيار واحد لتحديد الأئمة فهاذ الأسواق هو العرض والطلب وليس الضغوطات ديال هاذ المضارين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأنا متفق معك وكنعرف التجربة ديالكم كرئيس ديال جامعة الغرف وكنشيد بهاذ المناسبة بالعمل اللي كنعوم به الغرف الفلاحية الجهوية والعصرنة اللي دخلات فيه، وأنا كنعرف بأنكم قابطين هاذ المشعل ديال هاذ الشي ديال (la répartition) ديال الأسواق الداخلية باش تكون نموذجية، فعلا كينة فوضى، فعلا كين لوبيات، فعلا الناس اللي كنعول ليك الفلاحة مكيبخلصوش الضرائب راه اليوم كيخلصو 20% ديال الضرائب وكيخلصو 7.5% اللي كمشي هباءا منثورا غير باش توصل للبلايص اللي خصها توصل، ولكن ما كابينش واحد المقابلة (le service fait) اللي خصو يكون هذا.

فهذا الآن المخطط راه عملنا تقدمات أمام صاحب الجلالة في أكادير مشاريع اللي هي خاصة بما يخص التثمين والصناعة الغذائية وغادي تعطي الإمكانيات باش نديرو (l'accélération industrielle) ديال (transformation) ولكن فيما يخص الأسواق راه باقي خصنا تقطعوا أشواط وباقي خصنا نتعاملو وخصها تكون من الأولويات إن شاء الله قبل هاذك الهدف ديال 2020 ديال مخطط المغرب الأخضر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه تبسيط المساطر لولوج الفلاحين الصغار إلى القروض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم أطمعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

الفلاحة السيد الوزير كيف ما كان العام، كان مزيان ولا كان عيان، كيبقي الفلاح مثقل بالديون، أشنو وجدنتو للفلاح في هاذ 2018.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

تتكلموا على التمويل السيد المستشار، تتكلموا على التمويل؟

أبيه، إذا تتعرفوا بأنه إذا تتكلم على التمويل ديال الفلاح الصغير تتعرف بأن كينة واحد المؤسسة ديال التمويل للفلاح اللي هي تابعة للقرض الفلاحي اللي تم التوسيع ديالها باش تشمل جميع صغار الفلاحين، الشبكة ديالها اللي كانت، كانت بدات في 2010 ب 13 وكالة الآن وصلنا ل 265 نقطة ديال البيع، وأحدثت واحد الخلية خاصة

تعرف الحقيقة كاملة ديال هاد الشي كامل، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا الفلاح الصغير والفلاح بصفة عامة هو في صلب المعادلة ديال المخطط المغرب الأخضر وراه كنعطيه الأهمية يعني الكافية، الإشكاليات ديال التمويل هذه الإشكالية اللي تكلمتي عليها ديال (notaire) وديال العدول عقلتوا بأنه ملي كان القانون ذاك الشي ديال يعني باش خصهم يدوزوا قدام (notaire) (obligatoire) راه رجعنا لهاذ المقر وجلسنا معكم وعاود بدلنا القانون باش يقدرنا بمشيو يجيبوا غير (des actes) ما يكونوش (des actes notariés) ملي يكون أقل من 200000 درهم أو لا 100000 درهم، ما عقلت شاي على الرقم ديال.. إذن درنا التسهيلات فهاذ الميدان.

(la subvention) اللي تتعطي الدولة للتراكتور تتوصل حتى ل 120000 درهم، تتوصل ل 30%، ولى كين شي إشكالية ديال (la relation) مع هذا احنا غادي نشوفو هاد الشي مع القرض الفلاحي، لأن خاص تكون تسهيلات ملي يسالي القرض ويسالي الكردي راه خاص تكون كذلك كما جاء نهار الأول السيد يأخذ القرض ديالو، ملي تيسالي، أنا تظهر لي مبدئيا ما يمكنش تكون هاد المشاكل، ولكن إلى كين شي أغلاط فهاذ المنطقة غادي نصحتها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه، دعم التعاونيات الفلاحية للفريق الاستقلالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة فاطمة الحوسبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تقوم المنتوجات الفلاحية المحلية بدور مهم فيما يخص تحسين وضعية الفلاحين وتعزيز المؤهلات الاقتصادية للمناطق القروية والجبيلية النائية، وهذا يفرض تطوير البنيات اللوجيستكية التي تهم قنوات التسويق بهدف تخفيض كلفة النقل، مما سينعكس إيجابا على الأسعار.

وإذا كانت الدولة تدعم التعاونيات في مراحل الإنتاج فلا بد من مواكبتها في التسويق للحد من هيمنة طرق البيع المباشر.

وعليه نسألكم، السيد الوزير في الفريق الاستقلالي، متى ستعمل الوزارة على مواكبة التعاونيات الفلاحية لتسويق أمثل لمنتجاتها؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

ما تتعداش الدراسة ديال الملف ديال هذا، الفلاح كيفا كان نوعه 5 الأيام وكذلك تمت اعتماد على مستوى تبسيط المساطر صيغة جديدة للطلبات بشكل تلقائي، باش إذا طاح الكردي في العام ديالو يعاود يمشي ماشي خاصو (des procédures) وطلبوا من الرفع من سقف القرارات ديال هذيك اللجنة ديال القروض اللي كاينة قريبة للفلاحة في الجهات، وكذلك أعطوهم تفويضات إستثنائية هاد الشي كله باش يحسنوا العلاقات ويقربوا الفلاحة، ويظهر لي بأن القرض الفلاحي في أول السنة رغم تأخر الموسم الفلاحي وذاك الشي، كان واجد وكان يعطي (les crédits) باش الناس توجد الحرث ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم أطمعي:

دعموا الفلاح بالطاقة الشمسية، بلا ما تدعموه في البوطة لأن الطاقة الشمسية الخدمة ديالها نقيه وما كادير لا تلوث لا يدك لا يخلك، حيث الفلاح الخدمات نقيه، الفلاح في 2020 غادي يسبب في خسائر كبيرة للفلاح، ومن بعد الاقتصاد الوطني أو دعموا المازوط بحال الدعم اللي تتعطي لمراكز الصيد البحري.

ثانيا، القرض الفلاحي، الفلاح كياخذ تراكتور جرار، تدعمه الدولة التراكتور ب 28 مليون، تدعمه الدولة ب 7 المليون، كبتقى 21 مليون، كنسيفظو التراكتور كيجر لك الخط أحمر (barré) ويخلي لك (titre) فيه 200 مليون، واحد النهار الفلاح كيجي يبيع هاد الجرار ولا يجي يفك راسو من الدين، (titre) مرهون، التراكتور مرهون والفلاح كيجي واحل، وزائد سيفظوه يمشي عند (notaire) ولا يمشي عند العدول، كيصاوب 3000 درهم ولا 4000 درهم باش يصاوب الرهن ديالو، وها هو كمل الدين بالتالي خاصو يجيدوا ب 3000 درهم ولا 4000 درهم، والفلاح راه زعما في واحد الصعوبة كبيرة السيد الوزير.

ثانيا المحافظة العقارية، الإنسان عندو خدام ديال الأرض ولا 450 مترو يجي واحد كيدير له تعرض كيدي كيتقى يداعى في المحاكم 6 سنين، هذا 450 مترو كتنساوي 2 المليون هو يدار محامي ب 2 المليون ويبقى يضارب في المحاكم ما بين الابتدائية والاستئناف والنقض كيدير 6 السنين، والفلاح راه في العذاب الكبير.

الله يجازيك السيد الوزير تعاونوا مع الفلاح راه في واحد الأزمة صعبة، وثالثا الفلاحة التأمين ملي كان الجفاف حسوا سدوا كيقول لك (PC) تسد من الرباط ما بقاتوش الفلاحة بخلصوا، ملي صبت الشتاء عاد ولاو باغينهم بخلصوا، وخاص الفلاح قال لك الكراب إذا صحبته صاحبه في الليالي ما تصحبش في الصائم راه كلشي يشرب، الفلاح ملي كان الجفاف تخلص منو، ما بغاوش يتخلصو من الفلاح ويقول لك بعض الجماعات كيتخلصو فيهم وبحث في هذه القضية السيد الوزير وراه غادي

واحد الفرصة للتعاونيات اللي ما عمرهم مشاوا باش تكون واحد العدالة وواحد التوازن.

وإذا لاحظت اللائحة وتبعت اللائحة تتلقى واحد 10 ولا 7 والتعاونيات كايين في جميع المعارض خارج أرض الوطن، أنا ما تنقصش من القيمة ديال شي تعاونية ولكن حبذا لو كانت واحد العدالة وواحد التوازن باش الكل يستفد باش يعرض المنتج ديالو.

السيد الوزير، احنا مقبلين على معرض مكناس، ومجهود على الجهود اللي تعمل في معرض مكناس، المطلب ديالنا هو، السيد الوزير، هو الرفع من ذلك العدد ديال التعاونيات اللي تستفد من ذلك العرض ديال المنتج ديالها في معرض مكناس، لأن معرض مكناس سيكون واحد البادرة مهمة لا بالنسبة للتسويق ولا بالنسبة للإشهار، لأن يعرف واحد العدد كبير دالزوار في المعرض.

السيد الوزير، احنا بالنسبة لنا عندنا سمية مطلب ولا سمية ملتمس ولا سمية اللي بغيتي، المهم الهدف ديالنا هو أنه يتحقق، هو ما كرهناش نخلق واحد الأسواق نموذجية غير مراكز البيع للمنتجات المحلية اللي خاصة بالتعاونيات، احنا عارفين التعاونيات اللي هما كبار تيوصلوا تمشيو للمعارض، ولكن ذلك المعارض الصغار.

والي ملتمس هو أن، السيد الوزير، ما بغيتكش تقولي الجماعات المحلية، لأن معظم الجماعات المحلية ما قادرش باش تبني هذه المراكز. أنت، السيد الوزير، أنتجت وخلقنا تعاونيات بقات لك في ذلك مراكز التسويق حبذا لو أسستها باش تكون أدبت واحد الرسالة وواحد المهمة اللي غادي يشكروك عليها المغاربة كاملين. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

أولا أشكرك على الدعم ديالك ديال الجهود ديال مخطط المغرب الأخضر، وعلى كلامك المعقول فيما يخص الفلاحة التضامنية والفلاحة الصغيرة، ويعني والمنتج المحلي.

راه هذه 10 سنين، هذه المنتجات الفلاحية راه ما كناش كنتكلموا عليهم فالفلاحة، تتكلمو على الليمون، وتتكلمو على حوايج آخرين ولكن المنتجات الفلاحية ديال الزعفران وديال العسل بجميع الأنواع ديالو وذلك الشي، راه ما كناش عليهم نقاش.

اليوم الحمد لله كايين تنظيمات، كايين ناس كيشتغلوا، كايين (packaging) كايين واحد، زعما كايين بعض التعاونيات تتشوف ذلك (le produit) ديالهم زعما كيتصاحبو جاي من الخارج بكل صراحة، كايين مجهود

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ملي بدا مخطط المغرب الأخضر اللي أعطى الانطلاقة صاحب الجلالة الله ينصرو في سنة 2008، تم خلق أكثر من 8000 تعاونية فلاحية اللي وصل العدد الإجمالي ديال التعاونيات العاملة في القطاع الآن 12000، إذن مجهود كبير، يعني 8000 تعاونية فلاحية اللي تخلقات.

ويهدف يعني تعمل كذلك واحد العدد ديال البرامج لتأهيل المجموعات المنتجة عبر التكوين والمواكبة، ولحد الآن استفاد من هاذ البرنامج، يعني فهاذ الشي ديال (L'emballage) والتوزيع وجودة المنتجات، يعني كيفاش نسايرو هاذ التعاونيات الصغار باش يكون عندهم واحد المنتج، تقريبا هاذ البرنامج وصلت ل 522 تعاونية، كتمثل أزيد من 17000 فلاح من جميع جهات المملكة، وكذلك النسخة الرابعة من هاذ البرنامج راه بدأت مع 50 مجموعة كتمثل أزيد من 200 تعاونية اللي هي تيشتاغلوا فيها الوكالة ديال التنمية الفلاحية راه تتشغل باش تحاول تمشي مع هاذ الفلاحة التضامنية باش الناس يصاوبوا المنتج ديالهم ويقدموه مزيان ويكون (package) مزيان، وناخذوهم كذلك حتى للأسواق الداخلية اللي تنحاولوا نديروها على المعارض، نقرهم كذلك من (les grandes surface) باش يدخلوا المنتجات ديالهم، وكذلك يمشوا معنا حتى للخارج، والأخير راه كانوا في المعرض ديال (berlin) باش تبييعوا المنتجات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك الأخت فضلي السيدة المستشارة.

المستشار السيدة فاطمة الجبوسي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، أنا لا أبخس عمك بالعكس أتمن كل الجهود التي تقوم بها، وأنا من المتبعين للمخطط الأخضر ومتابعة لواحد المجموعة والتعاونيات.

السيد الوزير، المخطط الأخضر خلق واحد العدد كبير من التعاونيات اللي تضم واحد الشريحة كبيرة من الفلاحة، أنا تهضر لك على التعاونيات النسائية وتعاونيات الرجال، ولكن خلق بزاف التعاونيات النسائية.

السيد الوزير، أنا ما تبخسش العمل ديالك، هاذ الناس بصح تلقاوا تكوينات، وهاذ الناس بصح حصلوا على واحد المنتج عندو واحد القيمة وواحد الجودة عالية، المشكل فين وقف احنا راه وقف لنا في التسويق.

السيد الوزير، أنت مشكور على المعارض اللي تتقوم بها لا داخل المملكة ولا خارج المملكة، غير بغينا ذلك المعارض اللي خارج المملكة نشوفو واحد المجموعة بالتعاونيات تمشي دائما، علاش اللي ما تعطاش

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

ابغيت نعتنم هاذ الفرصة باش نعاود نذكر الإخوان اللي هما كيشغلوا فهاذ الميدان بأنه هاذ العملية راه عندها واحد العدد ديال المزايا.

أولا، تثبتت ملكية الحيوانات هي شرط أساسي للمستقبل للاستفادة من المنح والإعانات اللي كتمنحها الدولة، كذلك الوقاية من السرقة ومحاربة ظاهرة تهريب الحيوانات، اللي عنده هاذيك الحرصة فوذنيه الجمل وذلك الشئ راه (c'est une garantie) بأن هاذيك ديلو وبجال إلى عندها واحد (la carte nationale) وما كاينش اللي يقدر يديها ليه.

وكذلك كندخلوهم فالبرنامج ديال تحسين فعالية برامج تحسين الصحة الحيوانية وتحسين النسل، هاذو حلقة إلكترونية اللي يمكن لينا نتبعوه.

الآن وصلنا الآن وصلنا تقريبا 110000 اللي دارت ليه، عندنا واحد (cheptel) يمكن تقولو 200000 لأن كتعرف هاذ الشئ ديال الجمال راه كاين في جميع المناطق وصعب باش تدير الإحصاء بالضبط، كاين 200000، 110000 الآن تدارت ليه العملية، عندنا 20000 اللي ما كيناش في المناطق الجنوبية هي كابتة في وسط البلاد، في الجبال وذلك الشئ، صعب باش نوصلو ليه.

كاين واحد الإشكالية ديال باش نوصلو لهاذ الناس الآخرين، باش نعملو لهم هذا، فلهاذا خاصنا نتعاونو وخاصنا نحسو، وكذلك الفيدرالية بين ممنية خاصنا كذلك (les chambres d'agriculture) حتى هما يعاونونا باش هاذ الناس يجيو، كاين اللي ما باغيش كيصحاب راسو إلى دارها غتوقع ليه شئ حاجة، راه هاذيك واحد الوقت ملي غنديرو الرعي الجائر ملي غيدخل (le texte) وها هما غيخرجو (les textes) ديالو قرب، راه ما يمكنش يحول بلاصتو لبلاصة غادي يجي تماك (garde forestier) ولا يجي (gendarme) وما يلقاش عنده الحلقة غادي يهز ليه الجمل ديالو.

فلهاذا قبل ما نوصلو لهاذ المرحلة ونديرو مشاكل كمنطبو من الرعاة والناس اللي فهاذ الميدان باش يشاركو ويساهمو فالترقيم ديال الحيوانات ديلهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**السيد الوزير،**

امين تطرقنا لهاذ الموضوع ديال الإبل عندنا بعض الإشكاليات اللي نظن غادي يكونو عندهم نفس الموضوع، الأولى تكلمت عليها هو تنظيم المراعي من أجل المحافظة على المراعي أثناء التساقطات المطرية الأولى.

ونظبو منكم، السيد الوزير، باش تعاونونا وتطلبونا من وزارة الخارجية

وكنشكرهم على هذا المجهود، والعمل خاصنا نكملو فيه.

هاذوك الناس اللي تمشيو للمعارض بكل صراحة حتى أنا حتى تنشوفهم تماك، زعما ما كنعرفهم مشاي، ولكن راه كيمشيو على معايير، غير كاينين الناس اللي عندهم ذوك (les indications (les IGP géographiques) اللي هما .. كيعطيوهم الأولوية، لأنه دارو واحد (le Gap) في (la qualité)، إذن يقدرنا يمشيو لألمانيا ويمشيو لهذا ويستقبلوهم لنا هاذوك الناس ديال (les services vétérinaires) حيث كيغرفوهم حتى هما عندهم (la traçabilité) ديلهم، ولكن احنا راه مستعدين باش نفتحو أكثر، باش نتعاونو، باش نعطيوك إمكانيات أكثر في السوق ديال مكناس إن شاء الله اللي كنعطيو ل 600 تعاونية اللي كندخل تبيع فهاذك السوق.

الي فجهنا غادي نديروه آ لالة غير كوني على يقين أن اللي في جمدنا غادي نديروه، ما نقدرش نقول لك أش غادي نديرو، ولكن ذاك الشئ اللي قدرنا عليها غادي نديروه إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

السؤال الرابع موضوعه البرنامج الوطني لترقيم الإبل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل.

السيد المستشار السيد حمدة اهل بابا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يشكل البرنامج الوطني لترقيم الإبل وتنوع مساره الذي أعطيتم انطلاقته الرسمية أحد المشاريع الأساسية في سلسلة تنمية الإبل وتحيين مراقبتها الصحية والتقنية ومنتجاتها والذي يندرج في إطار مخطط المغرب الأخضر، والذي سيمكن لا محالة من ضمان توثيق ملكية الإبل والوقاية من ضياعها والاستفادة من القروض ومن دعم الدولة على غرار مربي الأبقار، بالإضافة إلى تميمين رأس مال القطيع والولوج إلى الأسواق والتظاهرات المحلية والوطنية وإلى الخدمة العمومية للقطاع.

لكن للأسف لم يعمم هذا البرنامج على كل المناطق، لذا نسألكم، السيد الوزير، لماذا لم يتم تعميم هذا البرنامج على كامل المناطق؟

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الرئيس شكرا.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري،

أولا احنا السيد الوزير، احنا في البداية ديال الموسم كنا خوفناين كفلاحة، ولكن والله الحمد بالبركة ديالك وبالبركة ديال ربي، أعطى لنا ربي الخير، واحنا الخير ديال ربي احنا كنتصرفو فيه.

دبا، السيد الوزير، بغينا غير نشوفو الوضعية والتدابير اللي خذيتوا؟

أما التدابير اللي عندنا احنايا، احنا عندنا، أولا أنت ملي كنجي لمكناس للمهرجان الوطني طول الله في عمرك، ما كنتجلسش دائما كنتخرج، مشيتي لأكورا، مشيتي للحاجب، مشيتي كتسارى على الفلاحة الكبار والصغار.

مؤخرا مشيتي للحاجب عند العامل ديال الحاجب استقبلك، وذاكر لك على البصل (stockage)، عندك في الحاجب وعندنا في كيكو، كيكو حتى هي داخلة في الإنتاج الوطني.

وبغينا، السيد الوزير، ما تنساش ذيك الزيارة ديالك اللي استقبلك العامل ديال الحاجب، وشفنا ذاك الشي بعينك، ولكن بغينا احنا كغرف فلاحية، احنا إلى كاين شي مساهمة من عندنا نعطيها، لأنه ذيك الناس يستاهلوا كل خير.

كذلك السيد الوزير، عندنا إقليم ميسور، ميسور راه للآن هاذ الناس اللي قالوا الإخوان ديالنا في السؤال ديالهم، تفاجأت راه ما كاين لا شتا ولا ثلج، دبا اللي كنتطلب من السيد الوزير، يعين واحد اللجنة عندك الحمد لله المديرين الجهويين في المستوى، يعين واحد اللجنة تمشي لميسور، تزور ذوك الناس واش عندهم العلف ولا خاصهم العلف، عندهم الكسبية بزاف والعلف ما كاينشاي.

والوضعية ديال الموسم الفلاحي بغينا تعطينا عليها واحد النظرة، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

القضية ديال ميسور غادي نشوفها السي عبو، أنت عندك جوج كاسكيطات، برلماني ولكن كذلك رئيس غرفة، وكنعرفك كندافع كثير على الفلاحة في المنطقة ديالك.

وغادي نشوفو إلى كان خاص شي حاجة راه احنا موجودين، احنا دائما

باش تساعد لنا العمال المختصين في رعي الإبل لأنهم ما تلاو موجودين وطلع الأثمان ديالهم، وبالتالي كثير من الناس المنمين عادو يتخلوا على هاذ المهنة، بهم تقريبا ثمن الرعاة اللي عادو يجيو وبطريقة النقص ديالهم الحاد اللي وقع لينا.

ثالثا، العمل على إنشاء مديرية جهوية للسلامة الصحية بدل ما نكونو تابعين للعيون – الداخلة، جهة من أكبر جهات المملكة المغربية اللي كتمثل 20% من تراب المملكة المغربية ونظالبومك باش تديرو لنا مندوبية جهوية¹ (ONSSA) فالداخلة.

رابعا، مساواة الإبل مع البقر في التعويض على السلاسل، لأن كنعرفو بعض سلاسل البقر كيقبضو على الراس 4000 درهم، والإبل حتى هو نظن عندو في المناطق الجنوبية، احنا عندنا غير الإبل واحد من رموز المكون الثقافي للثقافة الحسانية واللي جميع العائلات تملك وتتمني فهاذ السلسلة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعويض على البقر هبط ل 2000 درهم، إذن كيطهر لي بأنه كل واحد خاصو يلقى فالمكان ديالو، سأخذ بعين الاعتبار الاقتراح ديالكم ديال المديرية اللي تكون فالداخلة، لأنه كاين واحد العدد يعني العمليات اللي كنتخص الصيد البحري وذاك الشي اللي خاص يكون فيها (les services vétérinaires) يعني كاين مجال ذاك (laboratoire) ديال العيون يعني المساحة اللي كاينة الشاسعة بين جوج ديال المدن خاص يكون شي حاجة كذلك في الداخلة، هاذ الشي غادي نشغلوه فيه إن شاء الله يعني في المستقبل.

وكيطهر لي بأنه هاذ الشي ديال العمال هذا خاصنا عن طريق الغرف الفلاحية نجلسو ونشوفو أشنو هما الإمكانيات باش يكون النقاش مع وزارة الداخلة فهاذ النطاق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه، وضعية الموسم الفلاحي الحالي لفريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

¹ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires.

ل عندك استقبلتنا في المكتب ديالك في الوزارة 12 رؤساء، وكنا طلبنا منك الطاقة الشمسية، باش إن شاء الله دير جمدك في الطاقة الشمسية، راه الأخر..

وما تنساشي، السيد الوزير، أولا أنت مرضي الوالدين، وربي ما يضيعكشاي، ولكن ما نبغوش الفلاح الصغير يضيع، الفلاح الصغير راه في محنة، محنة ولكن خاصنا نشبرو فيه.

أما المخطط الأخضر، السيد الوزير، راه الحمد لله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السادس موضوعه، وضعية مصايد الصيد البحري بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات والمستشارين،

عرف برنامج أليوتيس نجاح مشهود له، السيد الوزير، وصلنا إلى تحقيق 94% فيما يتعلق بتهيئة المصايد، ومن تم جاء السؤال ديالنا على الحالة ديال المصايد في المغرب وخصوصا في المناطق الشمالية وبالخصوص في الشواطئ المحاذية لمدينة العرائش؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا وصلنا ل 95% من المصايد نهار اللي بدا مخطط أليوتيس كنا في 5%، إذن الحمد لله كين واحد التطور كبير، يمكن لي نقول لك أشنو هما المخططات ديال التهيئة اللي عملنا، واحنا ملي تهدرو ما كهدهوش على (les espèces) كهضرو على (les volumes) يعني أشنو هما (les volumes) اللي وصلنا لها يعني لحد الساعة، المصيدة ديال الإخطبوط، السردين، يعني الأسماك الأطلسية الصغرى، مصيدة الريان، الطحالب، القشريات، سمك أبو سيف، القرش، المرجان الأحمر، النازلي، هاذو كلهم واحد العدد ديال سميتو اللي وصلنا أنه قنناهم، والأغلبية فيه لأنه من بعد خاصك دير لهم (l'évaluation) دياهم واش نايمين ولا ما نايمينش، الأغلبية الحمد لله كتنشوفو (poulpe) اليوم بمن هائل وبوفرة كبرى بفضل هذا البرنامج اللي هو نجح، السردين كذلك حافظنا يعني رغم الصيد اللي

كنقولوا احنا راه قرب الفلاح إلى كانوا مشاكل، دائما كتحاولو تتعاونو يعني إيجابيا.

وفعلا شفت السيد العامل واتفقنا وهضرنا وشفنا واحد العدد كذلك ديال يعني ديال (les opérateurs) اللي هما في المنطقة، في الاجتماع اللي حضرت فيه معنا في مكناش، أسميتو، اللي كيطلبوا بذاك التخزين ديال البصلة باش ما تبقاش تمشي، إذن راه سيفطنا (les équipes) يعني الناس المسؤولين مشاوا للخارج وشافوا أشنو هما (les techniques) ديال (stockage) وغادي نشوفو كيفاش غادي ندخلهم في الدعامة الثانية باش ييداو الفلاحة الصغار يعني نعهم ونديرو لهم (coopérative) ونعطيوهم هاذ الإمكانية، أو لا إلى كان استثمار فلاحي ندخلهم في ذاك الدعم اللي كنعطي² (FDA) في المستقبل.

أما في ما يخص يعني السنة الفلاحية بعد تأخر الأمطار، وسنة فلاحية اللي هي بدات معطلة، الحمد لله بوادر الخير بانت والشتا جات، رغم أنه يعني كين واحد باقي ناقصة الشتاء بالنسبة للمتوسط، ولكن احنا غادين في الطريق مزيانة الحمد لله، و (les barrages) الآن فلاحية راه 38% غادية ل 40% قريب وهاذ الشي جد إيجابي.

الناس وخا تسناو شافو الشتا ما كيناش ما حرتوش بكري ما زرعوش بكري، ولكن الحمد لله وصلوا تقريبا ل 5 مليون و 270 ألف هكتار اللي هي تحراثات و 4 مليون و 850 ألف، تقريبا 5 مليون عما قريب اللي هي دارت فيها الزراعة ديالها، إذن هي مساحة مزروعة. كذلك 850 ألف قطار ديال (les semences) اللي هي تباع، الشمندر كذلك (les périmètres) وصلنا تقريبا ل 86، 87% من البرنامج المسطر، إذن 48 ألف هكتار، فيما يخص كذلك قصب السكر 12500 هكتار.

إذن الحمد لله فلاحتنا رغم تأخر الأمطار، رغم أن بعض المناطق اللي باقي صعبة للي هي (l'oriental) مجال بركان وهذا، ولكن الحمد لله هذه الأمطار اللي كتجي في هذه الآونة الأخيرة هي كتجي بالخير ومازال الخير الأمام إن شاء الله باش تكون سنة فلاحية جيدة إن شاء الله كتنمناو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار ما تبقى لكم من الوقت السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد عبو:

السيد الوزير،

إخواني وزملائي الأعزاء،

أولا الجواب ديالك السيد الوزير ما يحتاجش للتعقيب أبدا، أنتوما الجواب كان عندكم واضح ولكن اللي كتنطلب منك، السيد الوزير، كنا جينا

² Fonds de Développement Agricole.

معظم الموائى، فيما يخص الأسماك البيضاء وسمك السردين. منطقة العرائش تتعيش واحد المجموعة دالمشاكل منها استخراج الرمال، وهنا تنشدها على الموقف ديال وزارة الصيد البحري اللي هي ضد هاذ العملية هي، وتنطلبوا منكم أنكم تمشيوا في هاذ الطريق، باش تحنوا الحكومة بجميع المكونات ديالها بهاذ استخراج ديال الرمال هو شيء خطير بالنسبة للشواطى ديال العرائش واللي هو أهم مصيد على الصعيد الوطني. كذلك، السيد الوزير، اليوم خصنا تمشيوا نفتشوا على مصايد جديدة، نتعرفوا المناطق الشمالية ذات انحدار جغرافي سريع، هناك مصايد موجودة على 400 أو لا 500 متر بالنسبة لمراكب الجر واللي يمكن تكون البديل. هناك كذلك مثلا، السيد الوزير، 3200 طن ديال التون أوييز اللي ما تنصيدوش منها حتى كيلو، هنا وزارة الصيد البحري خاصها تعمل على إخراج إما دفتر تحملات أو مناقصة دولية، المهم هاذ الكوطة هاذي خاصنا نستغلوها لأن غادي ندخلو ل 2019 إلى ما استغلناشاي على صعيد المنظمات الدولية المغرب غادي يفقدها.

إذن، السيد الوزير، نحن نشاطركم الرأي كون أليوتيس دار المفعول ديالو وجد إيجابي، المهنيين هما لجانبكم باش هاذ المشروع يمشي للأمام، اللي هو مطلوب هو أن هاذ تطبيق الراحة البيولوجية والصيد بالتناوب يكون قرار متحرك، علاش متحرك؟ لأن الأسماك هي متحركة، يكون متحرك في الزمن والمكان.

القرار الأخير اللي خذتيه ديال منع الجر، الصيد بالجر في الأماكن الحجرية شمال سيدي الغازي، احنا تنطلبو منكم أنه يتعمم في جميع نفوذ المملكة وفي جميع بحار المملكة لأن هذا شيء خطير، وهذا كان هو اللي قضى على واحد المجموعة ديال الصيد في البرتغال وفي إسبانيا في إطار التجربة اللي سبقونا.

شكرا.

السيد الوزير، هذا هو الطلب ديالنا أنه يكون توازن مستمر وتكون متابعة مستمرة باش هاذ المستوى اللي وصلنا لو نستمر فيه، وخاصة في البحر الأبيض المتوسط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، والله يرضي عليك ما بغيثش تقطع عليك الصوت، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

يعني بسرعة أنا أولا أريد أن أشكر جميع الفاعلين في قطاع الصيد البحري اللي هما كيواكبوا معنا هاذ المخططات اللي أنا كنعترف بأنها كتكلفهم، ولكن احنا كنخدمو المصلحة العامة ومصالحهم باش نحسنو.

فهذا مخططات للبحر البيض المتوسط خاصهم يكونوا مخططات ناجعة وخصنا نوقفو عليها، لأنه كاين مشاكل ديال الموارد السمكية، والوزارة

كاين وذاك الشيء حافظنا على (la reconstruction) ديال (stock) اللي كاين.

كاين بعض الموارد بحال دبا المنطقة الشمالية اللي فيها بعض الإشكاليات ديال (espadon) ديال الكروفيت، يعني عملنا واحد (le plan) اللي باقي ما أعطاش النتائج ديالو كما كنتوخها، يعني احنا الطريقة ديال الاشتغال هو نعاودو نرجعو عند (les professionnels) وأنت واحد منهم السي بنجلون باش نذاكرو وباش نشوفو كيفاش يمكن لنا بنينو يعني هاذ سميتو؟ لأنه ملي نتقول، وهنا نوضح للرأي العام، ملي نتقول للصيد ما تبقاش تدخل لهاذ المنطقة وخاص (bateau) ديالك يدخل فهاذ الوقت ما يميشي يصيد، وهاذ البلاصة كيتزاد فيها ما خصك تمشي لها، وخصك تمشي لمنطقة بعيدة، هذا (c'est un coût) على هاذك السيد ديال الصيد، ولكن راه خاصو ياخذوا بعين الاعتبار باش يحافظ على الثروة، لأنه هو اللي تبيد وهو غدا اللي غيجي خاصو يلتقى الحوت تماك.

فهذا راه كاين (des zones de cantonnement) يعني تبيظهر لي بأنه كاين برامج وتعرفو بأنه يعني البحر الأبيض المتوسط في الاجتماع اللي كنا قمتنا مع الاتحاد الأوروبي يعني هو موضوع قلق، لأنه ماشي بحال المحيط الأطلسي يعني الثروة السمكية هي ثروة تقصت وقصت ما شي، لحقاش المغاربة هما اللي تبيدوا فيها، لأنه هاذك (c'est un bassin) ديال جميع المناطق والدول الأخرى حتى هي كتاخذ، فهذا خاص يكون واحد العمل جماعي ديال (la gestion) ديال (les ressources marines) في هاذيك المنطقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

أشكر السيد الوزير على التوضيحات.

فعلا في الأول كنا نتعرفو أنه رجال البحر لا يهمهم حتى الكلام على الراحة البيولوجية، اليوم الجميع يطالب براحة بيولوجية، يطالب بالصيد بالتناوب، يطالب بالزونيك، إلى غير ذلك، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى النتائج الإيجابية التي تحققت من خلال أليوتيس.

السؤال اللي تيشطننا اليوم، السيد الوزير، كهنين وصلنا لواحد المستوى، احنا نتعرفو ملي نتوصل لواحد المستوى عال، الصعب هو تبقى في ذيك المستوى هاذك.

اليوم هاذ المستوى الإنتاجية في المغرب على صعيد الصيد البحري وصل لواحد المستوى جد مهم، وهنا خاصنا نحافظو على الجهود ديال الصيد يكون موازي للمخزون ديال السمك اللي عندنا في البحار ديالنا.

هاذ الإشكالية مطروحة بجدة في المناطق الشمالية، في البحر الأبيض المتوسط، هناك ارتفاع ب 8% من الناحية ديال القيمة ولكن انخفاض في

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

نشكر السيد الوزير على التجاوب.

أنا غير بغيت نذكر الحكومة بأن الفريق الاشتراكي الدافع الذي كان من وراء طرح هذا السؤال هو دافعين، الأول هو سياسي، احنا اليوم كنعرفو بأن إقليم وزان تم إحداثه في 2009 وتابع لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة مزيان، إذن احنا ابغينا نسالو الحكومة حول بناء المسار الجهوي، لا يعقل دستور جديد، عندنا جمهورية متقدمة والساكنة مشتتة السيد الوزير المحترم، راه النصف ديال الإقليم من مدينة وزان و10 دالجماعات تابعين لمحافظة سيدي قاسم، واحنا اليوم بغينا نوحده الجهوية، و6 ديال الجماعات اللي كانت تابعة لإقليم شفشاون هي تابعة لتطوان، هذا المعطى الأول.

الدافع الثاني اللي كان وراء الفريق الاشتراكي باش طرح هاذ السؤال هو دافع قانوني، السند ديال الفريق الاشتراكي هو المادة 9 من قانون التحفيظ العقاري، القانون ديال 14.07 اللي صدر في 2011 واللي المادة 9 كنعقول "يعين في دائرة نفوذ كل عمالة أو إقليم محافظ أو أكثر على الأملاك العقارية".

احنا السيد الرئيس ما زودتمك به الوكالة الوطنية مزيان إحصائيات، ولكن ذيك الإحصائيات هو عبارة عن عمل إداري لا تترقى إلى مستوى القانون، احنا كنعرف القانون هو تعبير أسمى عن إرادة الأمة، القانون صدر في 2011، احنا في 2018، فما يمكنش الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية أن تتخلص من تنفيذ مقتضيات المادة 9 تحت هذه الذريعة.

جوج السيد الوزير المحترم، أنا كما قلت قبل قليل هاذ الناس راه مشتتين، حتى في تنفيذ المحاكم كيوقع لنا مشكل ديال الأحكام القضائية، المحكمة ديال الاستئناف ديال القنيطرة أو دبا تطوان ملي غتايد الأحكام ديال المحكمة الابتدائية ديال وزان، راه كيقاوا ذوك المنفذين دايمين واش يضيفوا الملفات لسيد قاسم أو لتطوان، لأن لابد لي أن أذكركم السيد الوزير، بأن 6 ديال الجماعات الملفات ديالهم كيمشيوا لتطوان، و11 الجماعة بما فيها البلدية كيمشيوا لسيد قاسم.

إذن احنا غير من أجل التخفيف ومن أجل الحد من التنقل اليومي ومن معاناة الساكنة بغينا تجاوبوا، نفذوا المادة 9، يعني أتم خاصكم تضغطوا على الوكالة الوطنية باش تحدث وخا غير ملحقة غير من أجل التجميع، باش ما يبقاوش الساكنة مشتتين، وحتى الأحكام القضائية ما كنعقلش الطريق ديال التنفيذ الجيد، أحيانا عن طريق الخطأ، ما كنعقلش ماشي العمدي، يعني الخطأ المادي للملفات اللي خاصهم يمشيوا لتطوان كيمشيوا لسيد قاسم، لأن 11 الجماعة تابعة لسيد قاسم، وسيكون ذلك عدلا وإضافا وتنفيذا لمقتضيات المادة 9 من القانون الظاهر للتحفيظ العقاري.

وشكرا السيد الوزير.

تتشغل فهاذ الشي وكنطلبو باش العاملين كذلك في هذا القطاع يتعاونوا معنا ونشوفو أشنو هي المصلحة ديال ذيك المنطقة باش يكون، كيف ما تعاونوا ف (poulpe) كنعقول نفس النتائج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل للسؤال السابع والأخير في هذا القطاع الفلاحي، وموضوعه إحداث المحافظة العقارية بإقليم وزان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، السيد الرئيس اتفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ساكنة إقليم وزان لازالت تنتظر إحداث محافظة عقارية بمدينة وزان اللي هي عاصمة الإقليم، علاش؟

لأن جميعنا يعرف المزايا ديال التحفيظ العقاري من جهة، ومن جهة ثانية من أجل الحد من معاناة ساكنة مدينة وزان بين مديني تطوان، حيث مقر المحافظة وبين مدينة سيدي قاسم.

على هاذ الأسباب نسالكم السيد الوزير المحترم، عن ما هي التدابير التي يمكن لوزارتكم أن تتخذها من أجل تسريع إحداث المحافظة العقارية بمدينة وزان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد المستشار المحترم،

كنعرفوا بأنه إقليم وزان كيتوفر إلى غاية 9 يناير على تقريبا 18000 ملف قل 19000 ملف، فيها 16000 اللي هي رسمية رسما عقاريا و2600 اللي هي مطلب ديال التحفيظ، يعني العدد اللي هو ديال هاذ الملفات كيقولوا الناس ديال الوكالة بأنه غير كافي باش تكون تماك واحد المركب عقاري، ولكن هما بصدد دراسة إمكانية إحداث ملحقات.

على أي هذا الجواب لأنه يلاه توصلت به، وهاذ الحوار ما هو إلا باش يحسن المسائل غادي نعاود نجلسو كنعرف المنطقة ديالك مزيان ديال وزان وكنعرف الإمكانات اللي خاصها تعطها، وكنعرف بأنه فتحنا واحد العدد ديالهاذوك (l'immatriculation d'ensemble) بما فيهم "أجن" اللي مشيت ليا ذاك النهار حضرت فيها الاجتماع.

فكل ما يمكن نعملوه راه غنعلموه السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

هو يعني المحافظة ما كتقولش بما أن ما غتطبخش المادة 9، ولكن إمتاش غادي طبقها؟ على حسب الإمكانيات والموارد وهذا، إذن احنا غادي نمشيو معهم وحدة بوحدة، وأنا كنوعك إن شاء الله أنه هذا في مصلحة المواطنين تماك، وفي مصلحة الناس، في مصلحة الاستثمار، إذا احنا الحمد لله رؤية جديدة في داخل المحافظة واللي بينت بأن واحد العدد ديال المشاريع زائدة بهم للقدام، وكل ما قلنا ليها دير واحد (l'immatriculation d'ensemble) كتعملوا، والاستثمارات كيواكونا، حتى احنا غادي نمشيو معهم إن شاء الله، غير كن مطمئن السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة هذه، تفضل نقطة نظام؟

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

الرد ديال السيد الوزير على التعقيب السيد المستشار، ما عطوته لناش ومازالنا 57 ثانية في التوقيت ديالنا. شكرا.

كطلب منك يعاود السيد الوزير يرد على الفلاح الصغير، اللي ذكر عليها السيد العضو المستشار، هذا راه حقا 57 ثانية كانت مازالة لنا تما، والسيد الوزير كان سيجابو على .. المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

أنا كنت أعتقد بأن باقي 17 ثانية، وكنت ما بغيتش ندير الوزير في الإحراج، أنه غادي ييدا يضر ونوقفو، هاذي كانت نيتي، ليس إلا، ولكن إلى بغا السيد الوزير له ذلك، له ذلك، أنا لأن كان في باقي 17 ثانية وما بغيتش تبدا تمضر وغادي نوقفك، هذه هي نيتي.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الفلاح الصغير من بعد إن شاء الله..

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوعه السياحة الثقافية بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هاذ السؤال كنا وجهناه للسيد وزير السياحة، واحنا مسرورين بأن غادي يجاوب عليه وزير الثقافة، لأن السياحة الثقافية محتاجة لتعاون جميع المتدخلين لتعزيزها.

السيد الوزير المحترم،

بلادنا تتميز بالعديد من الوجهات السياحية اللي كتجيب السياح من مختلف الدول، وباش ما ييقاش المنتج السياحي المغربي مركز على السياحة الشاطئية وشي شوية على السياحة الجبلية والصحراوية وعلى المؤتمرات، ويقدر ينافس بعض دول البحر الأبيض المتوسط، خاص من الضروري نستغلو الغنى الثقافي لبلادنا، سواء على مستوى المواقع الأثرية والجيولوجية والتاريخية أو على مستوى المهرجانات المتعددة.

احنا عندنا بالمغرب مئات من المواقع التاريخية وتقريبا 80 متحف، وهو عدد قليل باش يكون عرض لجلب السياح، ومجموع السياح اللي تيزورها ما تيفوتوش السيد الوزير 2 مليون في السنة، في الوقت اللي تستقبل فيه مثلا قصر الحمراء بغرناطة لوحده 69 مليون زائر في العام، والمداخيل ديال جميع المواقع الأثرية في المغرب ما تيفوتش 16 مليون درهم.

السيد الوزير،

في فرنسا مثلا اللي تيزورها 85 مليون سائح في العام 60% منهم تيمشيو بفضل السياحة الثقافية، حيث في فرنسا كاي أكثر من 1200 متحف وأكثر من 1500 مهرجان وبالإضافة للمواقع الأثرية والتاريخية، والسياحة الثقافة تتخلق في فرنسا 100000 منصب شغل، وتقدر حصة الثقافة في الناتج الداخلي الفرنسي بأكثر من 7 دالمرات حصة صناعة السيارات.

السيد الوزير،

لحد الآن الحكومات المتعاقبة ما نجحاش باش تكون رؤية إستراتيجية للسياحة الثقافية لجعلها رافعة للتنمية المحلية، والمهرجانات الثقافية تينظموا في نفس الفترة ما كاينش تنسيق في هاذ الشأن، وفي سنة 2010 أعلن وزير السياحة عن إحداث مؤسسة خاصة بالمهرجانات الفنية لتطويرها حتى تساهم في تعزيز السياحة الثقافية، ولكن لم يفعل.

ولهذا نسألكم السيد الوزير، أشنو هو تصور الحكومة باش تطوروا السياحة الثقافية، باش تكون رافعة أساسية للتنمية المحلية من خلال برامج مشتركة مع القطاعات الوزارية الأخرى والجماعات الترابية؟ وهنا لا بد للحكومة من تفعيل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول اقتصادية الثقافة، والذي أكد على ضرورة انتباه سياسة عمومية جديدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الأعرح وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على طرحها لهذا السؤال.

فعلا سؤال لا بد أن ننوه بهذا السؤال، لأنه تيطرح انشغالات خصوصا المستثمرين في المجال ديال قطاع السياحة، وكذلك انشغالات وزارة الثقافة والاتصال، خصوصا هاذ الانشغالات تتعلق بالإشكالية المرتبطة بكيفية يمكن أن نجعل من الثقافة وسيلة للنمو الاقتصادي؟ وكيف يمكن للثقافة أن تساهم في الناتج الداخلي الخام؟

فعلا نحن في المملكة المغربية نزرع بالعديد من المواقع التاريخية المآثر التاريخية، الحكومات والسياسات العمومية السابقة عملت على حماية هذه المآثر يعني ترميم المآثر، كذلك عملت على دعم مجموعة من المهرجانات على طول السنة، كذلك عملت على خلق مجموعة من المراكز ديال الدراسات والأبحاث في مجال التراث الإنساني سواء المادي أو الغير المادي، ولكن تبقى هاذ النقطة كيف يمكن أن نجعل من السياحة الثقافية قاطرة للتنمية؟ وكذلك كيف يمكن لنا أن نفتح فرص الاستثمار في هاذ المجال ديال الثقافي؟ حاليا هناك واحد مخطط العمل لدى وزارة الثقافة والاتصال يعني يركز بالدرجة الأولى على هاذ الموضوع الأساسي والذي نعتبره من الأولويات عندنا، طبعا الثقافة ليست حكرها على وزارة الثقافة لوحدها، ولكن لا بد أن تتدخل مجموعة من القطاعات الحكومية الأخرى بما فيها السياحة، التعليم، وزارة الاستثمار إلى غير ذلك، وهنا كان عندنا واحد الاجتماع في البداية ديال تولية هاذ المسؤولية هاذي مع مجموعة من ممثلي القطاعات الحكومية، وكيف يمكن أن ننشئ بعض المراكز المتعلقة بالتنمية الثقافية وكذلك بالسياحة الثقافية.

حاليا نشتغل على تقييم مجموعة من التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها في السياسات العمومية السابقة، على أساس إيجاد آليات ومراكز جديدة، إن شاء الله سيتم الإعلان عنها في الأسابيع المقبلة خصوصا وأنا نعتبر بأن السياحة الثقافية لا بد أن تكون قاطرة للتنمية داخل البلد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه وضعية القناة الثانية 2M، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عرفت القناة الثانية مصاعب مالية خطيرة تناولتها الصحافة الدولية والصحافة الوطنية وعكسها تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

ماذا تعترزم حكومتكم القيام به لإخراجها من هذا الوضع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، وكيف ما قلت هو الموضوع يشغل بال الرأي العام الوطني وكذلك المتدخلين والفاعلين الأساسيين في قطاع الإعلام بما فيهم المستخدمون في هاذ القناة الثانية، وحاليا يجب الإخبار بأن وزارة المالية وكذلك وزارة الاتصال تشتغل على هذا الموضوع، خصوصا وأن يمكن أن نقول لاتخاذ القرار الأنجع في المستقبل القريب.

هنا يمكن أن أشير كذلك أن الشركة توجد في وضع مالي مقلق هذا صحيح، وبالتالي هناك مجموعة من التقارير ومجموعة من المحاسبية والمالية التي قالت بهاذ الوضعية المالية المقلقة.

كان هناك قرار ديال المجلس الإداري لأن هاذ الأمر لا يتعلق بسنة 2018 ولا 2017، هناك منذ 2008 بدأ هاذ الوضع المقلق، وكان هناك قرار ديال المجلس الإداري للشركة في 2014 للإبقاء على الشركة واستمرارها، وأوصى بضرورة الإلزامية القانونية بالرفع من رأسها إلى غاية 2016، هاذ المسألة لم تتم.

كذلك كانت هناك لجنة ديال الإستراتيجية والاستثمار لشركة (SOEAD) للقناة الثانية الاجتماع ديال في 2016، أوصت بالعمل على إعادة التوازن المالي للشركة دون إغفال الاستثمارات.

هاذ الوضعية بقات لحد الآن، وبالتالي احنا كحكومة الدعم اللي نتعطيوه للقناة الثانية في 2017 انتقلنا من 45 مليون إلى 65 مليون درهم، كذلك بمقتضى الميزانية ديال 2018، هناك حاليا الانعقاد ديال لجنة ديال الإستراتيجية في شتنبر 2017 تدرس هاذ الوضعية، ولكن نشتغل حاليا مع وزارة المالية للوصول لأنجع الطرق لحل هاذ الإشكالية المتعلقة بالوضع المالي المقلق لهذه الشركة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا من خلال جوابكم نرى أن الحكومة قد قصرت بحق هذه المؤسسة وهاذ القناة الثانية التي ساهمت في إشعاع المغرب سواء في إفريقيا أو العالم العربي أو على صعيد الجالية المغربية خارج المغرب.

هاذ القناة اللي ظلت صامدة أمام المد الإعلامي الخارجي العدائي للمغرب واللي كيدعي للإرهاب والتطرف والانحلال الأخلاقي رغم ضعف

نقلنا من 45 إلى 65، وبالتالي الحكومة التزمت بما تم طلبه من طرف الجمع العام الاستثنائي ديال المساهمين في الشركة، وبالتالي تنظن بأن الحكومة تلتزم وطبعا هي عندها الحومة مقاربة وتدرس مع وزارة المالية السبل الأنجع لإنقاذ هاذ الشركة، هذا هو اللي يمكن لي نقول لكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع العدل والتي يجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه الإجراءات الجديدة لدعم خطة العدالة من القدرات النسائية الوطنية، تفضل شي واحد.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة أعضاء المجلس،

قبل طرح السؤال، لا بد أن أنه بالقرار الملكي الجريء الذي أعطى الموافقة على إشراك المرأة المغربية في خطة العدالة، باعتباره أميرا للمؤمنين، حيث نعتبر - داخل فريقنا - أن هذا القرار هو إحدى القرارات التي تعزز مكانة المرأة المغربية وقدرتها على ولوج مختلف الوظائف التي تفتتحها بلادنا في سعي حثيث لتنزيل مبدأ المناصفة الذي نص عليه الدستور.

السيد الوزير المحترم، سؤالنا: متى سيتم تفعيل هاته الإجراءات الجديدة لدعم خطة العدالة من القدرات النسائية الوطنية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه، الإجراءات الحكومية الجديدة لدعم خطة العدالة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لأحد السادة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

في المجلس الوزاري الأخير أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تعليماته السامية والسديدة إلى الجهاز التنفيذي لتنزيل إجراءات جواز ممارسة المرأة لخطة العدالة.

وكما تعلمون بأن القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة لا يعتبر الذكورة شرطا لممارسة هذه المهنة، لقد كانت المهنة العدالة عبر التاريخ مكانة عالية داخل المجتمع ومرتبطة ارتباطا كبيرا بإمارة المؤمنين، وفي ظل التحولات

الإمكانيات المرصودة لها، وخير دليل على ذلك هو نسبة المشاهدة التي تعرفها هاذ القناة، القناة الثانية، التي تفوق مثيلاتها تفوق 36% من نسبة المشاهدة العامة.

نرى أيضا أن السياسة الحكومية أساءت التعامل مع الأزمة المالية التي تعرفها القناة الثانية وقصرت في إنقاذها من الإفلاس، وهذا كيتجلى من خلال بدل أن تساهم في رفع رأسمال الشركة كما جاء في جوابكم، قررت الحكومة التقليل الحاد من الدعم العمومي من 130 مليون درهم سنة 2005 إلى 28 مليون درهم سنة 2012، هاذ الشيء اللي أثر سلبا على السير العادي للمؤسسة، وأيضا جعلها عاجزة عن مساندة التطورات التكنولوجية، وأصبحت تملص من التزاماتها وعدم تسديد المساهمات الاجتماعية، سواء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو الصندوق المهني المغربي للتقاعد أو حتى مستحقات التأمين الصحي، خصوصا مع استمرار المصالح الإدارية، اقتطاع هذه المستحقات من أجور المستخدمين، مما يمثل خرقا سافرا للقانون.

بالإضافة لتقليص الدعم العمومي، قررت الحكومة أيضا توقيف الاستفادة من ضريبة النهوض بالإنتاج السمعي البصري التي أحدثتها الحكومة سنة 1996 والتي يدفعها المواطنون من جيوبهم، مما أدى حتما إلى تقليص الموارد المالية للقناة، وبالتالي دفعها إلى إتباع سياسة البرامج الشعبية الرخيصة، مبتعدة عن البرامج الثقافية والسياسية الهادفة القريبة من انتظارات الجمهور.

وعلى حكومتكم اليوم السيد الوزير أن تحبر المواطنين عن وجهة هذا الدعم، هاذ الاقتطاعات التي يؤديها في فواتير الكهرباء بما أنها لا تذهب لتمويل القناة الثانية.

السيد الوزير،

رغم تدخلات الاتحاد المغربي للشغل وتنبيهات المجلس الأعلى للحسابات، استمرت الحكومة في خرقها السافر للقانون، خصوصا المادة 51 من القانون الإطار 77.03 والذي يلزم الحكومة بإبرام عقد البرنامج مع القناة الذي لم ير النور إلى يومنا هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد محمد الأعرح وزير الثقافة والاتصال:

أنا لا أظن بأن الحكومة تملص بالالتزامات ديالها، كان الجمع الاستثنائي في 2016 اللي قالت بأنه خاصنا نرفعوا من الدعم العمومي وانتقلنا من 45 مليون درهم إلى 65، ولا بد أن نشير إلى أن هذه الشركة هي شركة مساهمة، وبالتالي تخضع لمقتضيات قانون الشركات، والجمع العام ديال هاذ الشركة هو الذي يحدد الرؤية الإستراتيجية لديها، وبالتالي احنايا فيما يتعلق بالجمع العام الاستثنائي اللي انعقد في 2016 اللي قال خاصنا نرفعوا من الدعم

اعتبارا لموقف حزبنا المبدئي من حقوق المرأة غير القابلة للتصرف، نعيد التأكيد مرة ثانية على موقف فريقنا بمجلس النواب يوم أمس، وفي هذا الصدد نتمن القرار الملكي القاضي بالسماح للمرأة بمزاولة مهنة العدل.

إضافة إلى ذلك نرى أنه من غير المنطقي أن يستمر منع المرأة من مزاولة هذه المهنة في عصرنا هذا الذي تتبوأ فيه مناصب سامية ومهن بالغة الأهمية كالتقضاء، فلا يعقل أن تكون المرأة قاضية وتبت في النزاعات وتصدر أحكام ولا تكون عدل.

السيد الوزير،

فالقرار الذي اتخذته جلالة الملك نعتبره تقدما مهما وتحسيدا فعليا لمبدأ المناصفة المنصوص عليه في الدستور في الفصل 19، فهذا الأخير لا يفترض أن يكون مقتصرًا على الجانب السياسي والمؤسسي فقط، بل يجب أن يشمل مختلف مناحي الحياة العامة، خاصة بعد ما وصلت إليه المرأة المغربية من مستوى علمي رفيع وما أبانت عنه من كفاءة كلما تولت مناصبًا أو مسؤولياتها.

السيد الوزير،

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نحبي تفاعلكم السريع مع القرار الملكي، بإعلانكم عن عزم وزارتم تنظيم مباراة لولوج مهنة العدل للذكور والإناث، وتخصيص 800 منصب لهذا الغرض، لكن السيد الوزير، نعتقد أن أول شيء يجب الإنكباب عليه الآن هو ضرورة مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للمهنة عبر تعديل القانون 16.03، المتعلق بخطة العدالة وباقي المراسيم والنصوص التطبيقية، وهي أيضا مناسبة للوقوف عند الإشكالات التي يعانها العدل.

السيد الوزير،

نود التأكيد أن المغرب وخلال مساره الإصلاحية بقيادة صاحب الجلالة، عزز من حضور المرأة ومكانتها من جملة من الحقوق كانت حصرًا على الرجل، فمدونة الأسرة على سبيل المثال أعادت شرح وتوضيح مفهومي القوامة والولاية، مما يعني أن ممارسة مهنة العدل هي حلقة من ضمن سلسلة من الإصلاحات التي شهدتها المغرب.

السيد الوزير،

ولن ندع الفرصة تمر دون أن نستحضر أيضا الموقف المتطور لهيأة عدول المغرب، والتي عبرت عن ترحيبها بالقرار الملكي، واعتبرته إنصافا للمرأة وإكراما للنساء، باعتبارهن شقائق الرجال، وعبرت عن استعدادها لتجسيد التوجيهات الملكية وتنفيذ رؤيته لخطة العدالة، وأن المرأة العدل ستحظى بكامل الرعاية ضمن هيئة عدول المغرب، وتمتع بكافة الصلاحيات التي يضمنها لها القانون.

بدورنا كفريق، نتمن ونحني عاليًا هيئة عدول المغرب على قرارها وموقفها الإيجابي.

الافتتاحية والحديث التي يعرفها المغرب بقيادة صاحب الجلالة جاء هذا القرار بناء على رأي المجلس العلمي الأعلى المطابق للشريعة الإسلامية الغراء المتعلقة بالشهادة وأنواعها ومساهمة المرأة في ممارسة هذه المهنة بالنظر لما وصلت إليه من تكوين علمي متين وعلى ما أبانت عنه من كفاءة واقتدار في مختلف المستويات والمناصب التي تولتها.

إن المغرب الذي يعتبر سباقًا في تكريس مفهوم المناصفة والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، لا شك أن إشراك المرأة في ممارسة هذه المهنة سيضيف لبنة جديدة بهذا الصرح.

ويقدر ما يدفعنا للتنبؤ بالخطوة وتمييزها بقدر ما يدفعنا إلى مساءلتكم السيد الوزير: ما هي المتعضيات والإجراءات التي ستتخذونها لحسن تنزيل هذا المقضى وعن التدابير التنظيمية التي ستتخذونها لتنظيم كيفية الولوج، وكذلك المساعدات التقنية التي ستقدمونها للعاملين في خطة العدالة، حتى نصل بهذا القطاع البالغ الأهمية إلى المراتب التي نتوخاها جميعًا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه، فتح خطة العدالة أمام المرأة للفريق الحركي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الملاءمة مع ورش الإصلاح الشامل للعدالة وانسجاما مع توجه المغرب نحو العناية بالمرأة، واعتبارا لما أبانت عنه هذه الأخيرة من كفاءة أثناء توليها مختلف المناصب السامية، وأخذًا بعين الاعتبار للرأي الإيجابي للمجلس العلمي الأعلى، كلفكم جلالة الملك نصره الله بفتح مزاولة مهنة العدول أمام المرأة المغربية.

بناء عليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الخطوط العريضة لهذا الورش الهام؟ ما هي الإجراءات المتخذة في إطار تنزيل هذا الورش؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الرابع والأخير موضوعه، أهلية المرأة في ممارسة مهنة العدول، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجادة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في الأخير، نؤكد في حزب الأصالة والمعاصرة، ومن منطلق اهتماماته ودفاعه المستميت عن قضية المساواة بين الجنسين، يعبر عن إشادته وتأييده المطلق للقرار الملكي التاريخي القاضي بتمكين المرأة من مزاولة مهنة العدل الذي يركي سمو الدستور بإقرار المساواة وعدم التمييز ورفع الحيف الذي يطال المرأة.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي ستتبعونها من أجل تمكين المرأة المغربية من ممارسة هذا الحق؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير العدل للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الحكومية الجديدة لدعم خطة العدالة، تفضل السيد الوزير، تفضل هنا، في حدود 12 دقيقة.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أشكر الفرق النيابية على طرحهم لهذا السؤال، الذي يكتسي رهنية وأهمية بالغة بعد القرار الملكي التاريخي بتمكين المرأة من ولوج خطة العدالة وتكليفه وزير العدل بتنزيل هذا القرار التاريخي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مع حلول سنة 2018، تكون قد مرت 15 سنة على قرار ملكي تاريخي آخر أعلن عنه جلالة الملك نصره الله، يوم الجمعة 10 أكتوبر 2003 بمناسبة افتتاح البوابة الأولى من السنة التشريعية من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان، حيث أعطى حفظه الله توجيهاته السامية لإصلاح جوهرى وشامل لمدونة الأسرة، لتكون مدونة منصفة للمرأة، باعتبارها شقيقة الرجل في الأحكام، مصدقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد دعا جلالة الملك بنفس المناسبة، إلى "فتح المجال أمام المرأة بما يناسب انخراطها في كل مجالات الحياة الوطنية، لما أبانت عنه من جدارة واستقامة وتفان في خدمة الصالح العام"، انتهى المنطوق الملكي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم أن خطة العدالة تشكل أحد المحاور الأساسية في منظومة العدالة، باعتبارها مهنة تهدف إلى توثيق الحقوق والمعاملات والحفاظ على الأعراض والأنساب والتمكين من وسائل الإثبات، التي بفضلها يتأتى للقضاء فض النزاعات وفصل الخصومات، ناهيك عن مساهمتها

في التنمية العقارية والاقتصادية والاجتماعية.

كما لا يخفى عليكم أيضا أن هذه الخطة تعتبر موروثا ثقافيا وحضاريا، استمر التعامل معها وفي إطارها لعدة قرون، وشكلت على الدوام واحدة من خصائص المملكة المغربية التي تتميز عن باقي الدول الإسلامية من حيث تنظيمها وضبطها ودقتها وفعاليتها أداها.

ورغم ما يميز هذه المهنة من أصالة وعرق فإن المشرع المغربي لم يفتنه عبر مراحل متعددة التدخل من أجل تقنينها وتأييدها قانونيا بتحديد مجال إعمالها وأساليب ممارستها وشروط ولوجها، وهو ما تم التعبير عنه عبر إصدار عدد من الظواهر الشريفة ظهير 7 يوليوز 1914، ظهير 23 يونيو 1938، ظهير 7 فبراير 1944، ظهير 6 ماي 1982 وأخيرا ظهير 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة المطبق حاليا.

وفي إطار الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة فقد حظي موضوع إصلاح المهن القضائية والقانونية بأهمية خاصة في الحوار الوطني، لاسيما إصلاح مهنة خطة العدالة، حيث أوصى الميثاق بوجوب الارتقاء بهذه المهنة بما يسهم في تحديثها وفتح المجال أمام المرأة لممارستها، انسجاما مع المبدأ الدستوري المنصوص عليه في الفصل 19، والمتمثل في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والسعي نحو المناصفة وانسجاما أيضا مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع المملكة لكافة التحفظات عليها.

وتزيلا لهذه المبادئ والمقتضيات، اقتضى النظر السديد لجلالة الملك نصره الله تكليف وزيره في العدل بالانكباب على دراسة مسألة ممارسة المرأة لخطة العدالة، وبالنظر لما يميز هذه المهنة من ارتباط بالجانب الديني والفقهية وتقاطع الكثير من مجالات اختصاصها مع فقه المعاملات، فقد اقتضى نظر جلالة الملك باعتباره أميرا للمؤمنين، إحالة المسألة على المجلس العلمي الأعلى لإبداء الرأي فيها، حيث بعد اطلاع جلالته نصره الله على رأي المجلس بجواز ممارسة المرأة لمهنة عدل، بناء على الأحكام الشرعية المتعلقة بالشهادة وأنواعها والثواب الدينية للمغرب، وفي مقدمتها قواعد الفقه المالكي واعتبارا لما وصلت إليه المرأة المغربية من تكوين وتثقيف علمي رفيع وما أبانت عنه من أهلية وكفاءة واقتدار في توليها لمختلف المناصب السامية، فقد كلف جلالته وزير العدل لفتح خطة العدالة أمام المرأة واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيقها، هذه التدابير التي كان موضوع تساؤلاتكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باستقراء القانون المنظم لخطة العدالة يتبين أنه لا وجود لأي مقتضى النص صراحة على قصر مهنة العدالة على الذكور فقط دون الإناث أو جعل الذكور شرطا لولوج هذه المهنة، حيث أن الصيغة التي جاءت بها المادة الرابعة من القانون المذكور هي الصيغة المعهودة في كل قوانين المهن القضائية

جديدة تهم هذه المهنة وشروط ممارستها ومجال اختصاصها، وهو مشروع نروم من خلاله تطوير هذه المهنة للاستجابة لانتظارات السادة العدول، ويهدف دمج هذه المهنة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وجعلها تتماشى مع التطورات التي يعرفها العصر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في لحظة تاريخية مهمة تكرس الخيار الديمقراطي الحدائي الذي اختارته المملكة، لاسيما في مجال حقوق المرأة ورفع كل أشكال التمييز والحيف عنها وتعزيز مكاتبها إلى جانب شقيقها الرجل، فالمرأة المغربية تتقلد اليوم أسمى المناصب في كل المجالات، في الإدارة والجيش والأمن والتعليم والبحث العلمي والطب والهندسة، كما أنها تزاوّل أجل المهن والوظائف في المجال المرتبطة بمنظومة العدالة، حيث نجد المرأة مسؤولة قضائية في كل أصناف ودرجات المحاكم، ونجدها قاضية للتوثيق، وقاضية للأسرة تبت في قضايا الطلاق والتطبيق وثبوت الزوجية والنفقة والحضانة والإرث، وقاضية تبت في النزاعات المدنية للمتقاضين، وقاضية تبت في القضايا الجزئية، ونجدها أيضا مؤتمنة ومحامية تحرر العقود وتوثقها وتشهد على التزامات كل الأطراف.

وفي كل هذا أثبتت كفاءتها وقدرتها على تحمل مسؤولية النهوض بكافة المهام الموكولة إليها، وإننا على يقين من أن ممارسة المرأة لحظّة العدالة ستشكل قيمة مضافة لهذه المهنة وإغناء للرصيد التاريخي والحضري الذي تتميز به وخطوة أخرى تعزز حضور المرأة المغربية في كل المجالات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، تجسيدا لمبادئ المناصفة وتكافؤ الفرص التي نسعى جميعا إلى تحقيقها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيبات على جواب السيد وزير العدل.

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب،

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد لحسن أدمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم معالي الوزير على جوابكم الجامع، المانع، مشيدا في هذا الإطار بهذه المبادرة الملكية الشجاعة من أجل إضفاء هيئات خطة العدالة من جهة، وهو ما فيه إضفاء للمرأة المغربية من جهة ثانية، مشيدا في هذا الإطار بتفاعلكم الإيجابي والسريع مع هذه المبادرة المقدمة عبر إعلانكم عن

الأخرى، كقانون مهنة المحاماة أو المفوضين القضائيين أو قانون مهنة التوثيق والتي يقبل فيها ترشيح المرأة.

أما على المستوى الشرعي فإن فقهاء الشريعة ومنهم المالكين الذين تطرقوا في كتاباتهم إلى شروط الكاتب بالعدل أو الموثق بصفة عامة، فقد نصوا على شروط متعددة ليس من ضمنها شرط الذكورة، وأكدوا على إجازة مزاولة المرأة لحظّة العدالة وتلقيها الشهادة والتوثيق عن الشهود بشروطها المقررة في كل باب من أبواب العقود المختلفة، وذلك مع مراعاة شروط أهلية تولي هذه المهمة مثلا تشترط في الرجل من بلوغ وعقل وضبط وعدالة ونفي تهمة، استنادا إلى أدلة شرعية ونصوص فقهية، منها الإطلاق في قوله تعالى: "وليكتب بينكم كاتب بالعدل".

وعمليا فإن شهادة التوثيق أو ما يصطلح عليه بالشهادة المكتوبة هي التي تكتب في الحين في وثيقة عدلية ثابتة الأركان ومستجمعة لكافة الشروط والضوابط وتوقع من لدن الأطراف والعدل، فإنه بمجرد التوقيع عليها وتضمينها في السجلات المنصوص عليها قانونا تصبح محصنة ومكتسبة للصبغة الرسمية ومنتجة لكافة أثارها القانونية، سواء تلقّتها امرأة واحدة إلى جانب رجل واحد أو تلقّتها امرأتان دون رجل، وهذا النوع من الشهادات يشكل النسبة الغالبة من عمل السادة العدول، ويدخل ضمنها توثيق عقود البيع والشراء والوكالات وباقي العقود المسماة الأخرى المنصوص عليها في القانون المدني.

وتنفيذا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، تم عقد عدة اجتماعات تقنية حول هذا الموضوع يوم 23 يناير، أي يوما واحدا بعد انعقاد المجلس الوزاري، كما تم استقبال رئيس هيئة عدول المغرب والذي تفضل بأن رفع باسم عدول المملكة بريقة ولاء وإخلاص إلى جلالة الملك ثمنون فيها قراره التاريخي بتمكين المرأة من ولوج حظّة العدالة، كما عبروا عن التزامهم بتوفير كل الظروف المواتية لتجسيد التوجيهات الملكية.

على مستوى التأهيل والتكوين، تم عقد اجتماع مع المدير العام للمعهد العالي للقضاء لمواكبة هذا الولوج ببرنامج تكوين أساسي يهدف إلى دعم قدرات السيدات والسادة العدول وتأهيلهم في الميادين التي تهم مجال اشتغالهم وجعلهم يواكبون كل المستجدات القانونية والتشريعية.

وبشرفي اليوم أن أجدد التأكيد على أنه سيتم الإعلان الأسبوع المقبل عن تنظيم مباراة لولوج هذه المهنة وسيتم التنصيب لأول مرة في تاريخ المغرب على كونها مفتوحة في وجه الإناث والذكور على حد سواء، مع العلم أن عدد المناصب التي سيتم الإعلان عنها يقارب 800 منصب ستراعى فيها بطبيعة الحال المحاكم الابتدائية الجديدة التي سيتم فتحها هذه السنة.

كما أننا وفي إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية للارتقاء بمهنة خطة العدالة، واعتناما لهذه المناسبة التاريخية لولوج المرأة لهذه المهنة، فقد فتحت الوزارة ورش إصلاح القانون المتعلق بخطة العدالة بمقاربة تشاركية مع مكتب هيئة عدول المغرب، حيث سيتضمن المشروع الجديد مقتضيات

نود في البداية أن ننوه بهذه التوضيحات التي قدمتموها بخصوص هذه المبادرة الملكية السامية التي تندرج في إطار الحرص المولوي السامي على تفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة بإنصاف وتكريم المرأة المغربية في إطار الثوابت الدستورية.

ونعتبر في الفريق الحركي أن تفعيل ولوج المرأة إلى خطة العدالة هو مدخل لإعادة النظر بشكل شمولي في مهنة العدالة، بغية تطويرها وتحديثها عبر استحضار كون هذه المهنة من أقدم المهن ذات الصلة بالقضاء في تاريخ المؤسسات المغربية، تمتد لقرون وتغطي مختلف المداشر والقبائل والمدن بأزيد من 4000 عدل، مهنة ذات حساسية بحكم امتدادها إلى عدة قطاعات تبدأ بالأحوال الشخصية وصولاً إلى قطاع العقار والمالية والداخلية وغيرها من القطاعات.

ونعتقد جازمين، السيد الوزير المحترم، أن الوقت قد حان لمراجعة عميقة للقانون 16.03 المنظم للمهنة والمسوم المترتب عنه والصادر بتاريخ 28 أكتوبر 2008 بمنظور يجعل هذه المهنة المساعد للقضاء مواكبة لتطورات العصر، وتستوعب الكفاءات العليا التي تزخر بها، بالإضافة إلى وضع تميز واضح بينها وبين المهن المماثلة مثل النساخة والتوثيق العصري.

كما نتطلع إلى أن تشمل هذه الإصلاحات مضمون وشكل العقد العدلي الذي لازال على حاله، على ضوء الانتقال من خطة العدالة إلى خطة التوثيق العدلي.

هذا الإصلاح كذلك يتطلب العمل على مزيد من التخليق لهذه المهنة ذات الرصيد التاريخي المميز وإضفاء مزيد من الديمقراطية على الهيئة الوطنية للعدل وتوسيع صلاحياتها.

خلاصة القول، السيد الوزير المحترم، نتطلع إلى تدابير تشريعية وتنظيمية ترقى بهذه المهنة الحيوية وتعزز الأمن التعاقدية.

شكراً لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

فريق الأصالة والمعاصرة استغرق وقته كاملاً، وبالتالي الكلمة مباشرة للسيد وزير العدل للرد على التعقيبات إذا أراد فيما تبقى لك من الوقت، السيد وزير العدل بقي له 2 دقائق ولكن تنازل عن الوقت.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وشكراً للجميع.

نرفع هذه الجلسة ديال المراقبة.

فتح المباراة لولوج حوالي 800 عدلاً بمن فيهم النساء، وهي مبادرة تستحق كل التنويه وتعزز التميز المغربي المشهود له في مستوى دول العالم الإسلامي، وتضعنا في مصاف الدول الراقية التي تؤمن بالكفاءات النسائية وقدراتها على مجابهة الصعاب.

كما أن المرأة لها دور مهم وواضح، فقد كرمها الإسلام ورفع من شأنها كثيراً لكونها تلعب دوراً مهماً وأنها شريكة الرجل، تحمل مسؤوليات الحياة، كونها الأم والأخت والزوجة، وبرز في عدد من العصور والأماكن العديدة من النساء في مناحي الحياة السياسية والقضائية والتجارية والثقافية والاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

قرار نعتبره انتصاراً للمرأة المغربية المتواجدة في كافة القطاعات والتي أبانت عن عظمة مكاتبتها في تحملها لكافة المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وهو قرار زكاه المجلس الأعلى قياساً على مسؤوليات كالتقضاء.

هنيئاً لنا جميعاً، ويشرفنا في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن يأتي هذا الإنجاز في عهدكم السيد الوزير.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أولاً أريد أن أشكر السيد الوزير على جميع الإيضاحات وتنوير المجلس وعبر المجلس جميع المواطنين بهاذ الموضوع اللي في الحقيقة مهم.

نحن على يقين السيد الوزير، بالنظر لما نعرفه عنكم من حرص ودقة، بأنكم ستخذون كافة الإجراءات اللازمة حتى تستطيعون تحقيق هذا المبتغى.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،